دار نشر جامعة قطر
Qatar University Press

مركز ابن خلدون للعلوم الإنسانية والاجتماعية
Ibn Khaldon Center for Humanities and Social Sciences

OPEN ACCESS

تاريخ الاستلام: 4 مايـــو 2020
تاريخ القبـــول: 10 مايـــو 2021

مقالة بحثية

الموضوعية باعتبارها علمنة:
دراسة في الخلفيات الفلسفية والمآلات الأيديولوجية للموضوعية الحديثة

محمد الطويل
باحث في العلوم السياسية، جامعة محمد الخامس، المغرب
medtaouil@gmail.com

ملخص

تُسلّط الدّراسة الضوء على الموضوعية من خلال زاوية نظر مختلفة، وذلك بالبحث في الخلفية الفلسفية والنموذج المعرفي الكامن وراءها، بما يقتضيه ذلك من دراسة مختلف السياقات والحيثيات التي تمخّضت عنها، والتي منحتها كل هذا الزّخم الدّلالي والنّجاعة الإجرائية التي تتمتع بهما في الخطاب العلمي الراهن. الأمر الذي أكسبها شرعية راسخة في الوسط العلمي، إلى أن صارت مبدءًا معرفيًا، وتقليدًا بحثيا مؤطرًا لمجمل الممارسة العلمية والأعمال البحثية. وتتصدّى هذه الدراسة إلى إشكالٍ أساس مفاده التنقيب عن الأسس النظرية والقواعد المنهجية التي تنبني عليها الموضوعية، وبحث ما إذا كانت، كما تدّعي ذلك، محايدة ولا معيارية؛ وفقًا لما نادت به من ضرورة بناء علم خالٍ من قيم باسم الحياد العلمي والمهنية البحثية. أم أن الأمر لا يتجاوز مجردّ الادعاء. وتفترض الدراسة أن مفهوم الموضوعية، هو في مبتدئه مفهوم «غير موضوعي» حابل بالتحيّزات للنموذج الإرشادي الوضعي، ومخترق بأيديولوجية العالمانية. ولتحقيق هذا الغرض، تلزم الموضوعية الباحثين بالتعاطي مع موضوعاتهم الإنسانية والاجتماعية بوصفها أشياء مسلوبة سالبة (تشييء الظواهر الإنسانية والاجتماعية). كما تقودهم، بالتبع، نحو التخلّص من كل ما هو تحيز، أو إيمان، أو تفضيل، أو اختيار؛ فيُسوّى بذلك الباحث بالمبحوث بمادة الطبيعية. تعالج الدراسة الموضوع من خلال محورين: الأول يدرس حيثيات ودلالات وتوجيهات الموضوعية، من خلال التطرق لأهم المضامين المعرفية والمنهجية في علاقتها بسياق النشأة والتطور التي تشكلت خلالهما الهوية المفهومية للموضوعية؛ والثاني يخصص لدراسة الأبعاد الخفية للموضوعية.

الكلمات المفتاحية: الموضوعية، النموذج المعرفي، العالمانية، المادية، الأيديولوجية، التحيز، المجتمع العلمي

للاقتباس: الطويل، محمد، «الموضوعية باعتبارها علمنة: دراسة في الخلفيات الفلسفية والمآلات الأيديولوجية للموضوعية الحديثة»، مجلة تجسير، المجلد الثالث، العدد 1، 2021

https://doi.org/10.29117/tis.2021.0059

© 2021، الطويل، الجهة المرخص لها: دار نشر جامعة قطر. تم نشر هذه المقالة البحثية وفقًا لشروط Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International (CC BY-NC 4.0). تسمح هذه الرخصة بالاستخدام غير التجاري، وينبغي نسبة العمل إلى صاحبه، مع بيان أي تعديلات عليه. كما تتيح حرية نسخ، وتوزيع، ونقل العمل بأي شكل من الأشكال، أو بأية وسيلة، ومزجه وتحويله والبناء عليه، طالما يُنسب العمل الأصلي إلى المؤلف.

دار نشر جامعة قطر
Qatar University Press

مركز ابن خلدون للعلوم الإنسانية والاجتماعية
Ibn Khaldon Center for Humanities and Social Sciences

OPEN ACCESS
Submitted: 4 May 2020
Accepted: 10 May 2021

Research Article

Objectivity as a Secularity:

Studying the Philosophical Background and Ideological Prospects of Modern Objectivity

Mohamed Taouil
Researcher in Political Sciences, Mohammed V University, Morocco
medtaouil@gmail.com

Abstract

This study sheds light on objectivity from different perspectives. It digs deep into its philosophical backgrounds and the intellectual model behind it, including the critical analysis of its various contexts and circumstances. The study covers the reasons behind the discursive power and practical rigor that objectivity enjoys today, promoting its legitimacy in the scientific community to become a research ethic and tradition that generally guides scientific praxis. The study presupposes that objectivity, as an idea, is not objective. Instead, its meaning teems with biases and secularistic ideologies. As a result, it requires the researcher to prevent any faith, preference, or personal choice. In that sense, the researcher and the topic of research become the same. The study is divided into two axes; The first highlights the elements, connotations, and orientations of objectivity. It discusses its primary scientific and methodological contents regarding how its identity as a construct started and evolved. The second part studies the hidden dimensions of objectivity. It shows the three ways objectivity resorts to functioning as an excuse for secularizing scientific practice.

Keywords: Objectivity; Epistemological paradigm; Secularism; Materialism; Ideology; Bias; Scientific community

Cite this article as: Taouil M., "Objectivity as a Secularity: Studying the Philosophical Background and Ideological Prospects of Modern Objectivity", *Tajseer*, Volume 3, Issue 1, 2021

https://doi.org/10.29117/tis.2021.0059

© 2021, Taouil M., licensee QU Press. This article is published under the terms of the Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International (CC BY-NC 4.0), which permits non-commercial use of the material, appropriate credit, and indication if changes in the material were made. You can copy and redistribute the material in any medium or format as well as remix, transform, and build upon the material, provided the original work is properly cited..

مقدمة

قرنان من الزمن، كانا كافيين ليتموقع خلالهما مفهوم الموضوعية في بنية العلم الحديث، متبوئًا مقامًا راقيًا بين مختلف مفاهيم المعرفة الحديثة، لدرجة أنّ أول اختبار تُمتحن الأعمال البحثية والعلمية هو النظر في مقدار التزامها بالموضوعية، والتأكّد من مدى صدق احترام أصحابها لمقتضيات الحياد. وذلك قبل الخوض في أي مستوى من مستويات النقد والتقييم الأخرى، والمتعلقة بشكليات الإنتاج العلمي، أو بمضمونه، أو بخلاصاته.

ولقيمته المعرفية وأهمية المنهجية، جرت عادة الباحثين على تدبيج مقدمات بحوثهم، ولو شكليًا وإجرائيًا، بلازمة ثابتة تشير إلى دوام حرصهم على التزام الموضوعية مبدءًا وغايةً، ونهج الحياد فكرًا ومنهجًا، والبعد عن كل ما هو ذاتي مثالي غير علمي، وكأنهم بذلك يُوثّقون انضواءهم للجماعة العلمية القائمة بذكر انضباطهم لحدودها والتزامهم بمقوماتها، معتقدين أن شرعية أعمالهم تبقى موقوفة على شرط الاحتياط الواجب من مغبّة الوقوع في مذمات البحث العلمي من افتقاد للموضوعية وافتقار للحياد، أو استسلامٍ لشوائب الذاتية والتحيّز والتأدلّج.

ومع استتباب أمر النظام المعرفي الراهن، انبسطت مساحة تداول مفهوم الموضوعية؛ لتشمل كل مجالات العلوم وحقول المعرفة الاجتماعية والطبيعية. بالنظر تجذّر يقين المشتغلين بالعلم بأن الفضل فيما حقّقته العلوم الطبيعة من استواء مناهج واستقرار نتائج، يعود تحديدًا إلى أساسها الموضوعي؛ ليبرز مفهوم الموضوعية متقدّما عن غيره من المفاهيم المعرفية والمنهجية، ومتضمنًا لما تفرّق بينها من معاني العلمية والحقيقة، ومبادئ الحياد والتجرّد، وأخلاق العدل والإنصاف. وتحت وطأة دلالاته وكثافتها، أضحى أمر التعرّض له بالدرس والنقد مغامرةً علمية وجرأة معرفية محفوفة بكثير من الريبة والتحفّظ.

غير أن الاطلاع على بعض الأعمال النقدية التي يمكن إدراجها ضمن مسمى «المعرفية النقدية»، من قبيل أعمال مفكرين غربيين كبار ك«بول فيرآبند»، أو «كارل بوبر»، أو «توماس كوهن»، أو بعض الأعمال العربية الإسلامية التي تندرج ضمن محاولات تأسيسية لتجربة علمية جديدة مفارقة للتجربة العقلانية الغربية من قبيل أعمال «طه عبد الرحمن»، أو «عبد الوهاب المسيري»، أو «سيد نقيب العطاس»، أو «إسماعيل راجي الفاروقي» وغيرهم، كلها كتابات قدّمت لقطاع واسع من الباحثين مادة تجديدية ومبدعة، مما أعاد إلى جزء كبير منهم الثقة في أصالة ذواتهم الحضارية، وحفّزهم على ممارسة حقوقهم العربية والإسلامية في الاختلافين الفلسفي والفكري.

وبالتأكيد فإنّ من شأن تنامي هذه التوجّهات بنزعتها النقدية المستوعبة وطموحها التحرّري المتجاوز، ما سيتيح الفرصة لامتحان العديد من المفاهيم البدهية والمسلمات العلمية بالمساءلة والاختبار والتقييم، بما سيكشف عن الكثير من مواردها المتحيّزة، ويختبر طاقتها وقدراتها التفسيرية، ويرتاد مآلاتها الفلسفية والفكرانية.

وبحكم تمفصله في عمق الخطاب العلمي باعتباره أيقونة النظام المعرفي الراهن وجوهرته، بات مفهوم الموضوعية واحدًا من بين أكثر هذه المفاهيم إثارة للتساؤل الفكري والإشكال المنهجي، سواء بطرح السؤال حول طبيعته وسياق تشكله، أو بالبحث وراء خلفياته الفلسفية وأسسه المعرفية التي قد تُخفي كثيرًا من عناصر هويته المعيارية، بالرغم من كل هذه المجهودات التي تحاول تقديمه في صورة المناقض لكل ما هو ذاتي/مثالي، أو معياري/متعالٍ.

وفي هذا السياق، يمكن التساؤل حول مدى إمكانية إلغاء العوامل الذاتية والمتحيزة أثناء ممارسة العمل البحثي، أو قابلية تجنّب واستبعاد مختلف تأثيرات الانتماءات التاريخية والحضارية والاجتماعية والسياسية على شخصية الباحث/العالم، أو الكيفية التي يمكن عبرها للموضوعية أن تتجنّب أثر النماذج الإرشادية والرؤى المعرفية التي تنظم عمل المدارس العلمية، أو إمكانية الحيلولة دون اختراق مختلف التوجّهات الفكرانية للعلم وتوجيه خلاصاته بما يتوافق واختياراتها المعرفية[1].

1 - محمد بلفقيه، **العلوم الاجتماعية ومشكلة القيم: تأصيل الصلة** (الرباط: دار نشر المعرفة، 2007)، ص 245.

سنحاول في هذه الدراسة أن نبحث مفهوم الموضوعية من زاوية نظر، تتطلع إلى تتبع صيرورة تخلّقه المفهومي، واستجلاء مضمونه المعرفي والمنهجي، والكشف – وهو الأهم – عن بعضٍ من خلفياته التصورية ومضامينه المعيارية.

أولا: «الموضوعية»: ملابسات ودلالات وتوجيهات

بعيدًا عن التعاطي الشكلي/الإجرائي الذي دأب البعض على نهجه إزاء «الموضوعية»، يتضح جليًّا بأنه ليس من السهل القول بإمكان وضع حدّ جامع مانع لتعريف هذا المفهوم، بما هو مفهوم تأسيسي وإشكالي في الآن نفسه. ولعلّ السبب في ذلك هو أن «الموضوعية» من جنس المفاهيم الآخذة في النموّ والتطور، التي تكتسب، يومًا بعد يوم، دلالات جديدة ومعاني إضافية. لذلك فإن الإمساك بهذا المفهوم المتفلّت يقتضي من بين ما يقتضيه العمل على تتبّع مختلف السياقات والحيثيات التي تمخّض عنها، أو نشأ ضمن صيرورتها، ثم الكشف عن الخلفيات المعرفية الكامنة وراء ما تبدّى من رسومه وتجلياته.

1 - «الموضوعية»: سياق النشأة والتشكّل

يكاد يُجمع أغلب المهتمين بالشأن العلمي على ما تتمتّع به «الموضوعية» من اعتبار، بحكم الدور الذي تضطلع به في تأطير تقاليد العمل البحثي، مما جعل شرعيتها العلمية تتجاوز شرعيّات غيرها من المبادئ والمفاهيم الشبيهة. بل إن الأمر تجاوز ساحة العمل العلمي، حيث بدا هذا المفهوم مختزنًا في ذاته قيمة أخلاقية تهمّ مختلف مناحي الحياة، فأن يشير المرء على غيره بأن يكون موضوعيًا فكأنه ينصحه أ) بالتزام الموضوع دون تعدّيه؛ ب) أو بالتحلّي بأعلى معدّلات التجرّد عن عوارض التحيز والتعصب؛ ج) أو بالتحقق بمحمود الأخلاق من حياد وعدل وإنصاف.

وعلى كثافة واتساع تداولها، تظل «الموضوعية» مفهومًا حديث النشأة يعود استعمالها الاصطلاحي إلى أواسط القرن 19م، أما ورودها من قبل في بعض كلام الفلاسفة ومناظراتهم فلا يفيد ضرورة قيامها مفهومًا مكتملا. فقد جرت عادة بعض رجالات الفلسفة المدرسية (السكولائية/Scolastique) في القرن 12م على مفردة «الموضوعية» مقرونة بكلمة ذاتية[2]؛ إذ لم تكن تعني كلمة (objectivus) آنذاك أكثر من مجرد موضوعات الفكر، في مقابل كلمة (subjectivus) التي كانت تعني الأفكار النابعة عن الذات الإنسانية وقوى إدراكها الداخلي، استدلالًا وتعقّلًا[3].

وبغض النظر عن الاختلاف حول مدى عتاقة هذا المفهوم التاريخية من عدمها، إلا أن أصالته المعرفية بدلالاته الشديدة التركيز والكثافة لم تنضج إلا في التداول الفلسفي والفكري للعقود الأولى من القرن 19م، خاصة مع نقاشات الفلاسفة الألمان، وتحديدًا «إيمانويل كانط» الذي انتشل هذا المصطلح من سياق التعاطي الموروث عن فلسفة القرون الوسطى، نافضًا عنه ما علق به من دلالات لغوية بسيطة، ومانحًا إيّاه دلالة جدلية حديثة، موظّفًا طاقة التناقض، وتوتّر العلاقة بينه وبين مفهوم «الذاتية»[4].

لقد كان همّ «كانط» وأمثاله منصبًّا على تحرير التفكير العلمي مما اختلط به من مثالية كرّستها أفكار العديد من الفلاسفة والأساقفة من قبيل الأسقف «بيركلي» الذي كان يرى بأن «الوجود إدراك» بمعنى أن وجود الشيء مرتبط تلازميا بإدراكه؛ في حين كان «كانط» يرى بأن وجود الشيء قائم في ذاته بصرف النظر عن إدراكه، مما أسهم في تأسيس مثالية

2 - سُميت فلسفة العصر الوسيط الأوربي بالفلسفة المدرسية؛ لأنها كانت تعلَّم في المدارس. للاطلاع على تعريف موجز عن الفلسفة المدرسية (أدوارها - تطورها - مواقفها). راجع: يوسف كرم، **تاريخ الفلسفة الأوربية في العصر الوسيط** (القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2014)، ص 12-17.

3 - كرم، ص 83.

4 - L. Daston, « **Une histoire de l'objectivité scientifique** », *in*. Jean-François Braunstein, ***L'histoire des sciences: Méthodes, Styles et controverses*** (Paris: J. Vrin, 2008), p. 369.

واقعية بديلة عن المثاليات المجردة والمتعالية، وقائمة على المعطى الواقعي وعلى مبدأ الإقرار بالقوانين الطبيعية وحتمياتها الموضوعية[5].

وإذا كانت بعض محاولات تحقيب النشأة الحديثة لهذا المفهوم تعود إلى مساجلات فصل العلم عن الفلسفات المثالية والدينية خاصة مع «أوغست كنت»، فإن هناك دراسات أخرى تؤكد أن الفضل في ترسيم النقاش حول «الموضوعية» شرع تاريخيًا بسبب الخلاف الذي دبّ في جمعية السياسة الاجتماعية عام 1904م، حين اختلف «ماكس فيبر» مع العديد من أعضاء الجمعية حول ضرورة خلو البحث العلمي من كل ما هو قيمي. غير أن عدم انحسام الخلاف لصالح أطروحة «فيبر» اضطره لمغادرة الجمعية مكتفيًا بعضوية جمعية علم الاجتماع الألمانية المؤسسة سنة 1910م. هناك، تسنّى له إمكان ممارسة دراسة علمية موضوعية، بعيدًا عن أي التزام أيديولوجي، أو برنامج إصلاحي، أو سياسة عملية تطبيقية[6].

فقد كان «فيبر»، كما نقل ذلك «رالف دارندروف»، يرى لزوم انضباط الدراسات الاجتماعية للمنهجية التجريبية بعيدًا عن إصدار الأحكام القيمية والأخلاقية، بحكم أنه ليس من مهام الباحث الاجتماعي الحكم القيمي على قيم الآخرين، ولا تقييم سلوكياتهم وممارساتهم بناءً على ما يعتقده من عقائد وفلسفات ومعايير[7].

على أيّ، في هذا الجوّ المفعم بالرغبة في التخلّص من عبء الفكر المثالي والانفتاح على آفاق الفكر الواقعي، تبنّت المعاجم الألمانية مفهومًا للموضوعية يجعله تعبيرًا عن كل «علاقة بموضوعٍ خارجي»، في مقابل الذاتي عنت به كل «ما هو شخصي مبثوث في دواخل الذات الإنسانية وجوانيتها». وقريبًا منه، عرّفت المعاجم الفرنسية «الموضوعي» بأنه «كل ما هو خارج الذات المفكرة». وقد كان من شأن هذه المحاولات المعجمية الأولى أن هيّأت الظروف لاعتماد مفهوم جديد للموضوعية يصلح توظيفه ضمن التخصصات العلمية، بعد اختراقه مختلف معارف ومناهج وأخلاقيات وتقاليد الممارسة العلمية الحديثة[8].

وبخلاف المعنى البائد للموضوعية ما قبل الثورة العلمية، والذي كان يشير إلى منطق الحكم والتأويل الذاتيين؛ صار المزاج العلمي متحفّظًا عن كل ممارسة تأويلية، واضعًا إيّاها موضع الشبهة، ومُستبعدًا إيّاها من نطاق أخلاقيات العلم السوي[9]؛ ليصبح كل تدخّل خارجي في العلم، من باب الرأي الذاتي، أو التأويل المثالي، تشويشًا على العلم وتشويهًا لموضوعاته وحقائقه[10]. هكذا، دفع هذا الوعي الحديث العلماء إلى تبنّي خيار ترك الطبيعة مُفصحةً عن نفسها، مكتفين بحكمة الإصغاء إليها، أو كما صرّح «كلود برنار» بالقول: «**أجل، لا ريب أنه على رجل التجربة أن يجبر الطبيعة إلى أن تنزع عنها حجبها، ومهاجمتها بمحاصرتها بالأسئلة في كل الاتجاهات. غير أن عليه الحذر من الإجابة بدلا عنها، أو الإنصات لجزء من إجاباتها التي تعزز فرضيته وتعضدها**»[11].

---

5 - أندرو بووي، **الفلسفة الألمانية: مقدمة قصيرة جدًا**، ترجمة محمد سلامة (القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2015)، ص 14.

6 - غسان زكي بدر. «الموضوعية في أبحاث علم الاجتماع»، **مجلة حولية كلية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية**، العدد 4 (1981)، ص 89.

7 - بدر، ص 90. هذا، وقد حاول صلاح قنصوه أن يستجمع أهم معالم التصور الفيبري حول الموضوعية، حيث لخّصها في مشكلتين أساسيتين عالجهما ماكس فيبر؛ أولهما: مشكلة الصلة بين المفاهيم والقضايا الاجتماعية والواقع التاريخي العيني والتي قاربها من خلال مفهوم النمط المثالي؛ وثانيهما: مشكلة العلاقة بين الأحكام المعيارية والمواقف القيمية في علاقتها بالتحليل العلمي؛ إذ تعاطى معها من خلال مفهوم الحياد الأخلاقي. انظر: صلاح قنصوه، **الموضوعية في العلوم الإنسانية: عرض نقدي لمناهج البحث** (بيروت: دار التنوير للطباعة والنشر، 2007)، ص 114-124.

8 - Daston, *Op.cit,* 2008, p. 370.

9 - انظر مفهوم ومقومات وشروط العلم السوي، أو العلم الناضج، أو العلم الاعتيادي عند توماس كوهن، وذلك في مقابل العلم الشاذ، أو العلم غير المألوف. توماس كوهن، **بنية الثورات العلمية**، ترجمة: شوقي جلال (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1992)، سلسلة عالم المعرفة، ع 168، ص 39؛ وكذا، قاسم المحبشي، «توماس كون فيلسوف الثورات العلمية»، **مجلة الفلسفة**، العدد 17 (2018)، ص 21-22.

10 - Daston, *Op.cit*, 2008, p. 370.

11 - النص الأصلي لـ«كلود برنار»:

« Oui, sans doute, l'expérimentateur doit forcer la nature à se dévoiler, en l'attaquant et en lui posant des questions dans tous les sens ; mais il ne doit jamais répondre pour elle ni écouter incomplètement ses réponses en ne prenant dans l'expérience que la partie des résultats qui =

وعلى قيمة المجهود الذي بذله أنصار الثورة العلمية الحديثة من أجل تثبيت الموضوعية بوصفها مفهومًا متمتعًا بطاقة تفسيرية متدفقة ومستجيبة لمتطلبات التحوّلات العميقة التي شهدتها أوربا الأنوار، إلا أنهم في البداية قد تداولوه تداولا بسيطا مركزين على مقتضياته المنهجية السلبية المقتصرة على الدعوة بعدم إقحام الذات الباحثة في موضوع بحثها. إذ لم يكن يُعنى بالموضوعية أكثر من مجرّد أخذ الحيطة اللازمة التي تحول دون: أ) تسرّب التحيزات الذاتية، أو الجماعية للعلم بمصادرة نتائجه وتأويلها وفقا لمسلمات الباحث، أو افتراضاته المسبقة، من غير سند واقعي يدعمه، أو دليل علمي يعضده؛ ب) أو اختراق التوجهات الفكرانية التي تسعى إلى الهيمنة على المنجز العلمي وعلى خلاصاته لتبرير مقولاتها ووُثوقياتها؛ ج) أو تحكمية المنظومات القيمية والأخلاقية المتعالية عن طبيعة العلم المعني بما هو كائن، لا بما يجب أن يكون[12].

وإن كان تتبّع سيرة «الموضوعية» يساعد على الكشف عن بعض مضامينها، فإن ذلك لا يدفع كامل الغموض واللبس عنها. خاصة إذا لم تتم إماطة اللثام عن مختلف الشروط التاريخية والسياقات الحضارية التي اكتسب خلالها حلّته الجديدة؛ لأن الموضوعية، بصيغة من الصيغ، قد عكست فيها كل تلك التحولات التي عرفتها أوربا، وهي تجهد للانعتاق من أغلال النظام الإقطاعي القديم بخلفياته الدينية الكنسية[13].

ولعلّ المتفحّص لهذا المفهوم يدرك جيدًا كيف أنه استوعب فيه مضامين ذلك التحوّل الأوربي/الغربي الكبير، بملابساته التاريخية والفكرية وبمختلف ثوراته الدينية والعلمية والاجتماعية والصناعية والسياسية. وليس من باب التزيّد، القول إن «الموضوعية»، رفقة شبكة مفاهيم أخرى، كانت بمثابة المعول الذي هُدّمت بواسطته مداميك النظام القديم بفلسفته المثالية ومنطقه الأرسطي وكلامه المسيحي القديم[14]. مما أسهم في التأسيس لمنطق جديد برؤية عَالمانية[15]

= favorisent ou confirment l'hypothèse ». Bernard.C, *Introduction à l'Etude de la Médecine Expérimentale* (Paris : Libraires de l'Académie Impériale de Médecine, 1865), p. 36.

12 - بدر، ص 89.

13 - لقد كانت هذه الثورات إعلانًا عن نجاح أوربا في إسقاط مبدأ الرهبنة وتقويضها للسلطة الاجتماعية الوسائطية التي تمارسها الكنيسة، بعد أن أسقطت القداسة عنها؛ لتبدأ الحياة تأخذ طابعًا دنيويًا/دهرانيًا، مما ساعد في وقت لاحق في فصل الدين عن الحياة، وإتاحة الفرصة أمام العلم الوضعي بوصفه الخطاب العقلاني الذي يمكن للناس التواضع عليه والاحتكام إليه من دون تفلت. انظر: محمد حبيدة، **تاريخ أوربا: من الفيودالية إلى الأنوار** (الرباط: دار أبي رقراق للطباعة والنشر، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، 2010)، ص 108.

14 - تجدر الإشارة إلى أن النظام الوسيطي كان قائمًا على نظرية بطليموس، وأسسها الفلسفية المرتكزة على مجمل نظرية أرسطو الكونية والفلسفية من أهم معالم الفكر الوسيط، حيث تمكنت هذه النظرية من مسايرة مقولات اللاهوت في العصر الوسيط؛ إذ قامت دوائر اللاهوت بدعمها والترويج لها. فقد جاءت جهود كوبر نيكوس استمرارًا لجهود السابقين، وكان لتقويضه نظرية بطليموس القائلة بأن الأرض مركز العالم، وتأكيده أن الأرض تدور كسائر الكواكب الأخرى، موقعٌ كبيرٌ في الفكر الجديد، لدرجة يمكن معها وصف ما أحدثته جهود كوبر نيوكوس بأنها ثورة متكاملة». عز الدين عبد المولى، «في الرؤية الغربية لتاريخ الحداثة»، **مجلة إسلامية المعرفة**، السنة 1، العدد 4 (أبريل 1996)، ص 97؛ وانظر كذلك: جيمس بيرك، **عندما تغير العالم**، ترجمة: ليلى الجبالي (الكويت: مطابع السياسة، 1994)، سلسلة عالم المعرفة، العدد 185، ص 348.

15 - يرى صاحب الدراسة أن مفهوم العالمانية يتجاوز التداول الشائع في الفكر السياسي العربي المنحصر في مقاربته للعلمانية باعتبارها فصلا للدين عن السياسة. بل العلمنة تعبير عن شيء أعمق وما فصل السياسة عن الدين إلا أحد تمظهراتها التاريخية، وأن متتالية العلمنة آخذة في التحقق لتعبر في أبعادها العميقة عن: «رؤيةً معرفية للكون والطبيعة والإنسان، ونموذجًا تفسيريًا لشبكة العلاقات التي تربط بينها. وباختصار شديد، فإن العلمانية تعني أن العالم، مع مجيء العصر الحديث، قد تخلص من كل أنواع القوى فوق الإنسانية وفوق الطبيعة (الآلهة والأرواح)، التي تَرُدُّ إليها ثقافة المجتمع القديم والثقافاتُ غير الصناعية عامة، وجودَ الكون وتكوين الطبيعة وخلق الإنسان، أيضًا تعود مسؤولية العناية بهذا الوجود من حيث بقاؤه وحركته وعلاقاته المتبادلة. وقد استبدلت الرؤية الحديثة بهذه النماذج التغييرية نموذجًا واحدًا يقوم على النظر العقلي والمنهج العلمي. فلم يعد من معنى، أو قيمة تفسيرية لأي تأويل لظواهر الطبيعة والإنسان لا يستندُ إلى حقائق العلم ونتائج التجربة وقوانين حركة المادة. فالسماء تمطر، أو لا تمطر فذلك موكول إلى المناخ الطبيعي كما تقيسه أجهزة الرصد الجوي وتصوره الأقمار الصناعية، وليس راجعًا إلى تغير في مزاج الآلهة بين السخط والرضى». عبد المولى، ص 116. راجع في ذلك الأطروحة المهمة للدكتور عبد الوهاب المسيري وتعريفه للعلمانية الشاملة، بما هي محاولة للتأسيس لرؤية شاملة للعالم بناءً على المرجعية الكامنة والواحدية المادية التي ترى بأن مركز الكون كامن فيه، غير مفارق، أو متجاوز له، والتي ترى بأن العالم بأسره مكون من مادة واحدة لا قداسة لها ولا تحوي أية أسرار وفي حالة دائمة من الحركة من غير غاية، أو قصد. عبد الوهاب المسيري، **العلمانية الجزئية والعلمانية الشاملة** (القاهرة: دار الشروق، 2005)، ج 1، ص 220-222؛ وكذا، عبد الوهاب المسيري، **موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية (الموسوعة الموجزة)**، (القاهرة: دار الشروق، 2010)، ج 1: الإطار النظري، ط 6، ص 27-28. ويرى بلغيث عون بأن الأصل الاشتقاقي للعالمانية هو من العَالم لا العلم وهي على العموم تعني العالمية والزمنية والدنيوية والنسبية والتاريخية وغير المقدس مقابل ما فوق العالمية واللا زمنية والأخروية والمطلقية واللا تاريخية والمقدس. بلغيث عون، **الإسلام فلسفة أخيرة: الله اليوم الآخر بترجمة راهنة** (بيروت: منشورات ضفاف، 2012)، ص 966.

للعالم، ووعي مادي بالحياة، ومعرفية وضعية قائمة على مبدأ الموضوعية وقواعد الحس والتجربة[16].

وهو ما أشار إليه «أوغست كنت» قائلا: «**ما دامت هذه الفترة قد تميزت بتعميم التفكير العلمي والنشاط الصناعي فإن الوسيلة الوحيدة لوضع نهاية للأزمة هو التعجيل بالتحول بخلق نسق الأفكار العلمية التي ستتصدر النظام الاجتماعي الحديث كما تصدر نسق الأفكار اللاهوتية النظام الاجتماعي القديم**»[17].

2 - «الموضوعية»: مضامين معرفية وتوجيهات منهجية

على المستوى اللغوي، صِيغت كلمة الموضوعية نحوًا على وزن المصدر الصناعي لكلمة موضوع. أمّا اصطلاحًا، فإنها تعني إدراك الأشياء على ما هي عليه واقعًا دون تحيز لهوىً، أو ميلٍ لدين، أو انحيازٍ لعرق، أو تعصّب لأيديولوجية، أو خدمة لمصلحة[18]. كما يرتكز اصطلاح الموضوعية على افتراض أن في الموضوعية إشارةً متضمنة لموضوع العمل العلمي ومادته، فيكون الباحث موضوعيًا بقدر ما ينتسب إلى موضوعه وليس إلى ذاته، أو إلى أي شيء آخر. ولأن الموضوع محايدٌ لا تطرأ عليه عوارض الهوى والميل والتحيّز والتعلّق، فإن الباحث لموضوعيته ملزم بالتخلّي عن كل ما قد يشوب عمله الموضوعي من شوائب تُكدِّر صفو انتسابه للموضوع ودنوّه منه[19].

وباحترام هذا الشرط، يضمن العلم الموضوعي وجود الباحثين، جميعهم، على نفس المسافة من الحقائق الواقعية والمستقلة، بما يكفل استخلاص النتائج نفسها من التجربة ذاتها مهما تنوّعت تطبيقاتها وتعدّد أصحابها، وبما يحقق للعلم استقراره وثباته[20].

وعلى هذا الأساس، أضحت الموضوعية في العرف البحثي، وعند عموم الناس، إشارة إلى كلّ تفكير، أو قول، أو حكم مستند على نظر عقلي استُقيت خلاصاته من الحس والتجربة باعتبارهما عنوان الحقيقة[21]، وبشكل متحرّر من أغلال النظرة الضيقة وقيود التحيّزات غير العلمية[22].

واستأنفت الموضوعية متتالية تشكّلها وتركيبها، متجاوزة حدود معانيها الإجرائية السلبية الأولى؛ لينساب مفهومها بين دلالات متشابكة غدت أكثر عمقًا وغورًا، خاصة بعد استكمال تكوّن معالم هويتها المفهومية المشتملة على أبعاد شتى ذات دلالات وجودية ومعرفية ومنهجية وأخلاقية[23].

---

16 - محمد علي محمد، **علم الاجتماع والمنهج العلمي** (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1981)، ص 209؛ وكذا، عمر معن خليل، **الموضوعية والتحليل في البحث الاجتماعي** (بيروت: دار الآفاق الجديدة، 1983)، ص 17.

17 - R. Aron, *Les étapes de la pensée sociologique* (Paris: Gallimard, 1967), p. 85.

هذا النص ترجمه محمد محمد أمزيان في: **منهج البحث الاجتماعي بين الوضعية والمعيارية** (فرجينيا: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 2008) ص 33-39.

18 - عبد الوهاب المسيري، «نحو نمودج تفسيري اجتهادي: بديلًا من النموذج الموضوعي المتلقي»، **مجلة إسلامية المعرفة**، السنة 4 العدد 16 (ربيع 1999)، ص 94.

19 - ولعل في هذا المعنى، معنى آخر قريب، قصده إميل دوركايم، وهو أن نتعامل مع الموضوعات باعتبارها أشياء خارجة عنا، ولا تخضع لإرادتنا، وأنه ليس أمامنا إلا أن نتخذ حيالها مسلكا علميًا يتفق مع طبيعتها. إميل دوركايم، **قواعد المنهج في علم الاجتماع**، ترجمة محمود قاسم (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2011)، سلسلة عالم الترجمة، ع 1810، ص 79.

20 - أحمد فؤاد باشا، «مستويات الموضوعية العلمية ودلالاتها في إطار نظرية العلم الإسلامية»، **مجلة المسلم المعاصر**، عدد مزدوج 67-68 (فبراير 1993)، على الرابط الإلكتروني: https://2u.pw/wW4rp، (تم الاسترجاع في 2020/03/20).

21 - عبد الوهاب المسيري، «نحو نموذج تفسيري اجتهادي: بديلا من النموذج الموضوعي المتلقي»، **مجلة إسلامية المعرفة**، السنة 4، العدد 16 (ربيع 1999)، ص 94.

22 - يُعرف جميل صليبا الموضوعية بأنها: «وصف لما هو موضوعي، وهي بوجه خاص مسلك الذهن الذي يرى الأشياء على ما هي عليه، فلا يشوهها بنظرة ضيقة، أو بتحيز خاص». انظر: جميل صليبا، **المعجم الفلسفي بالألفاظ العربية والفرنسية والإنجليزية واللاتينية** (بيروت: دار الكتاب اللبناني، 1971)، ص 45.

23 - Daston, *Op.cit*, 2008, p. 368.

ولعلّ في استحضار هذا التعدّد في البناء المفهومي للموضوعية ما يعيننا، في كثير من اللحظات، على إدراك تنوّع توظيفاتها التي قد تتكامل أحيانًا وتتقاطع أخرى. فتارة يُنظر للموضوعية باعتبارها موقفًا وجوديًا، وتارة يُتعامل معها بوصفها مقتضىً معرفيًا، وتارة أخرى بكونها إطارًا منهجيًا يضمن للعلم حياده وعدم تحيّزه. بمعنى آخر، يساعدنا إدراك المستوى الوجودي للموضوعية، مثلا، من الإجابة عن سؤال: ما الموضوعات التي يلزم دراستها؟ في حين يعيننا المستوى المنهجي من الإجابة عن سؤال: كيف يمكن دراسة هذه الموضوعات؟[24].

ويبدو أن من شأن هذا الاستعمال الواسع والغنيّ لمفهوم الموضوعية، في مختلف منتديات النقاش العلمي والسياسي والاجتماعي، ما سيسهم في إضافة مزيد من الدلالات إلى دلالاته الأصلية. ومع ذلك تبقى أهم مستويات التركيب الدلالي لهذا المفهوم منحصرة في ثلاثة عناصر أساس: أ) فمن وجهة نظر أخلاقية، تشير الموضوعية إلى قيم التجرّد والحياد والصدق والإنصاف؛ ب) أما من وجهة نظر معرفية فتقوم الموضوعية معيارًا معرفيًا للتمييز بين ما هو واقعي وبين ما هو ذاتي؛ ج) في حين يرتبط المستوى المنهجي للموضوعية بالمحدّدات التحليلية والإجرائية التي تحول دون إقحام الذوات في العمل البحثي[25].

طبعًا، يجرُّ كل مستوى من هذه الدلالات وراءه نقاشًا مستفيضًا. فعلى سبيل المثال مقاربة الموضوعية وجوديًا يستصحب معه تناظر الوضعيين والمثاليين حول مدى إمكان وجود وقائع مستقلّة خارج عقل الإنسان. فبينما يركّز الوضعيون على كل ما هو مشترك وظاهر وحتمي مستبعدين خبرات الذات وتأملاتها النفسية، لا يقر الذاتيون إلا بما يألفه الوعي والخبرة الذاتيين من أفعال، أو وقائع، أو تجارب حيّة؛ لينعكس هذا النقاش على طبيعة المنهج الواجب اتباعه للكشف عن الحقيقة؛ إذ يعتني الوضعيون بكل ما هو ظاهر وصريح وقابل للكشف والاختبار التجريبيَين، في حين لا يهتم الذاتيون إلا بما تتطلبه الوقائع من وعي وإرادة وبواعث لا تنكشف إلا عن طريق المشاركة المتفهّمة والمتعاطفة[26].

وإذا كان المثاليون يظنون أن الأشياء ما هي إلا انعكاس للأفكار الكامنة في الذهن على الواقع، وأنه لا استقلالية للأشياء عن الذات، وأننا نرى العالم لا من الخارج، ولكن كما نرى أنفسنا من الداخل[27]. يحسب الوضعيون أن للأشياء وجودًا عينيًا مكتفيًا بذاته في استقلال عن غيره، مما يحصر المعرفة في دراسة الأشياء كما هي على «حقيقتها» في العالم الخارجي[28].

وقد أطّر التقاطب بين هذين التيارين مسارَ تشكّل العقلانية التنويرية الحديثة؛ إذ انحاز الذاتيون إلى دعوى أن الإنسان هو ذاته مركز الوجود ومداره؛ في حين افترض الوضعيون أن الطبيعة المادية هي أصل الوجود وأساسه، وأن الإنسان ليس سوى جزء من هذا الوجود المادي. وبالتالي فإن موضوعات البحث العلمي هي موضوعات مرصودة من قبل ومن دون الحاجة إلى إثباتها من لدن ذات راصدة، وبأن حقيقة هذه الموضوعات كامنة في الموضوعات نفسها، وليس في الذوات الكاشفة لها[29]. في ظل هذا التناظر الفلسفي والفكري الشامل، استتب أمر تعريف الموضوعية بوصفها دراسة

24 - قنصوه، ص 80.

25 - في الحقيقة تحدّث د. صلاح قنصوه عن أربع مستويات أساسية للدلالة على الموضوعية، وهو المستوى المتعلق بالدلالة الثقافية التي تؤشر إلى الاتفاق (التواضع) الذي ينعقد حول معايير وتدابير يلزم احترامها عند بحث موضوع الدراسة من تصورات وتعريفات وخطوات وأدوات اتفق عليها المجتمع العلمي. غير أن صاحب الدراسة ارتأى الاقتصار على المستويات الثلاثة المذكورة في المتن لاعتبار وضوحها. قنصوه، ص 79.

26 - قنصوه، ص 80.

27 - يذكرنا هذا الموقف بما قاله جيمس بيرك بأننا: «مثل من سبقونا في الزمان الماضي نُسقط الظواهر التي لا تتلاءم مع نظرتنا؛ لأنها في رأينا «خطأ»، أو شيء عفا عليه الزمن، ونقول، كما قال أسلافنا: إننا نعرف الحقيقة الأصيلة. وعلى مرّ كافة العصور الماضية، والتي كانوا يرونها، مثل ما نراها، قاطعة، سواء ارتكزت على خرافات، أو على بحث علمي». انظر: بيرك، ص 7.

28 - أحمد فؤاد باشا، **فلسفة العلوم بنظرة إسلامية** (مصر: دار المعارف، 1984)، ص 17.

29 - عبد الوهاب المسيري، «فقه التحيز»، في عبد الوهاب المسيري وآخرون، **إشكالية التحيز: رؤية معرفية ودعوة للاجتهاد** (فرجينيا: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1996)، ج 1، ص 56.

الأشياء المحسوسة في العالم الخارجي، واعتبار الحسّي والمشاهد، لا غيرهما، مصدرًا للمعرفة اليقينية والحقيقة الواقعية[30].

وإن كان النقاش الفلسفي حول الموضوعية قد انتهى لصالح التوجهات الوضعية، فإن ذلك قد كرّس مضمونًا منهجيًا لهذا المفهوم بما هو: أ) مقاربة الواقع بواسطة المشاهدة والتجريب؛ ب) تساوي الجميع في الوصول إلى الحقائق العلمية نفسها مهما اختلفت الظروف والحيثيات؛ ج) البعد عن الأحكام القيمية وتحييد الرغبات والتفضيلات والأحكام المسبقة[31].

إن القول بالموضوعية بهذا المعنى يفضي بالمرء، ضرورة، إلى الإقرار بأن لموضوعات المعرفة وجودًا ماديًا برانيًا في الواقع المادي، وأن الحقائق الموضوعية حقائق مستقلة بذاتها. الأمر الذي يؤسس لقناعة جديدة حول مفهومنا للعقل الإنساني، مفادها أن الذهن مؤهل لإدراك حقيقة الواقع إدراكًا كاملًا شاملًا بشرط اقتصاره على عكس الواقع الطبيعي المادي دون أي شيء، أو فعالية أخرى[32]. فمعطيات الواقع شاخصة في الخارج متمتعة باستقلالها الموضوعي واكتفائها الذاتي، وأن كل البشر على نفس المسافة منها، وسيكونون متساوين في إدراكها كما هي، إن اكتفوا بنقل صورتها من الواقع إلى الذهن[33].

ونسجًا على هذا المنوال، تكرس تصور للعقل باعتباره عقلا سلبيًا دوره منحصر في التقاط معطيات ووقائع موضوع الدراسة وتخزينها وتجميعها بشكل فوتوغرافي محايد دون تدخّل من ذات الباحث. الشيء الذي يجعل من المعرفة العلمية مجرّد معرفة تراكمية، تعمل على نسخ أكبر قدر ممكن من تفاصيل الواقع المادي كما هو تقريبًا، وإدراجها في البحث، أو الدراسة دون ربط، أو تجريد، أو تمثل[34].

فالعقل في العرف الموضوعي عقل لا يعمل ولا يبدع ولا يولّد، وإنما يكتفي بالرصد والتسجيل والتخزين في التزام بأعلى معدلات الحياد، دون تدخل منه بتغيير، أو تعديل صورة المعلومات التي تمدها إياه المعطيات الحسّية والحقائق الصلبة. وهو عقل لا يقرب العالم إلا من خارجه في إطار من التشابه والتجانس والتكميم، من غير ترتيب لحقائق، أو تنظيم لوقائع، أو نمذجة لمعطيات. فالواقع في تصوّر العقل الموضوعي السلبي هو وجود بسيط منضبط لقانون طبيعي يسري على كل الظواهر الطبيعية والإنسانية والاجتماعية، لا فرق، وكأن الإنسان شيء من أشياء هذا الوجود المادي والطبيعي ومجرد محصلة تلقائية لظروفه المحيطة[35].

وقد تكرّس الاعتقاد المتصلّب في أن الفضل في توطيد نجاحات العلوم الطبيعية وتعميق شرعيتها يعود إلى «الموضوعية» تحديدًا، مما حدا بالباحثين إلى الاقتناع بأن ما أنجزته العلوم «المسماة» حقّة من مكتسباتٍ كان بسبب صرامة انضباطها لمبدأ «الموضوعية وتوجيهاتها[36]. الأمر الذي شجع علماء الاجتماعيات والإنسانيات إلى بذل الجهود تلو الأخرى لاستيراد التصوّرات والمفاهيم التي شيّدت على أساسها العلوم الطبيعية شرعيتها[37]. وهو ما سلف أن عبّر عنه «أوغست كونت»

30 - محمد البهي، **الفكر الإسلامي الحديث وصلته بالاستعمار الغربي** (القاهرة: مكتبة وهبة، 1193ه)، ص 274.

31 - عسكر دير باز، «الموضوعية العلمية والرؤية الدينية»، في علي رباني كلبايكاني وآخرون، **إشكاليات التعارض وآليات التوحيد: العلم والدين من الصراع إلى الأسلمة** (بيروت: مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، 2008)، ص 229.

32 - بيار بورديو وآخرون، **حرفة عالم الاجتماع**، ترجمة: نظير جاهل (بيروت: دار الحقيقة، 1993)، ص 25.

33 - طه جابر العلواني، **نحو منهجية معرفية قرآنية: محاولات في بيان قواعد المنهج التوحيدي للمعرفة** (بيروت: دار الهادي، 2004)، ص 212؛ وكذا، عبد الوهاب المسيري، **دراسات معرفية في الحداثة الغربية** (القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2006)، ص 357.

34 - عبد الوهاب المسيري، **رحلتي الفكرية في البذور والجذور والثمر: سيرة غير ذاتية وغير موضوعية** (القاهرة: الهيئة العامة لقصور الثقافة، 2000)، ص 242.

35 - وهو ما سبق أن أشار إليه المفكر علي عزت بيغوفيتش حين قال: «يرى الوضعيون أن المسؤولية لا تقع على الإنسان وإنما على المجتمع والظروف، بمعنى أن شيئا خارجًا عن سيطرة الانسان هو المسؤول. [...]، إن الانسان بالنسبة إليها شيء بين أشياء، [مجرد] حقيقة بيولوجية خاضعة لقوانين الطبيعة التي لا مرد لها، وأنه غير قادر على استخلاص حريته منها». علي عزت بيغوفيتش، **الإسلام بين الشرق والغرب**، ترجمة محمد عدس (بيروت: مؤسسة العلم الحديث، 1994)، ص 339.

36 - فتحي التريكي وآخرون، **فلسفة الحداثة** (بيروت: مركز الإنماء القومي، 1996)، ص 69 وما بعدها.

37 - - J. Ladriere, *La dynamique de la recherche en sciences sociales* (Paris : PUF, 1994), p. 5.

بالقول: «**إننا ما دمنا نفكر بشكل وضعي في مادة علم الفلك، أو الفيزياء، لم يعد بإمكاننا أن نفكر بطريقة مغايرة في مادة السياسة، أو الدين، فالمنهج الوضعي الذي نجح في علوم الطبيعة غير العضوية يجب أن يمتد إلى كل أبعاد التفكير**»[38].

وقد كان من مظاهر تأثّر رواد العلوم الاجتماعية والإنسانية بالفلسفة الوضعية ومبدئها الموضوعي ومنهجها التجريبي، سعيهم للتعامل مع الوقائع الاجتماعية باعتبارها أشياء خارجية مستقلة عن الباحث. فتوجّهت هذه العلوم إلى تشييء الوقائع الإنسانية والاجتماعية والاقتصار على دراسة تمظهراتها الخارجية، بخلاف ما كان معمولا به من تركيز على الداخل الإنساني ودراسته عن طريق التأمل والنظر العقليين لا عن طريق الملاحظة والتجريب39؛ لتصبح كل موضوعات علم الإنسان مجرد وقائع مُشيَّأة (أشياء)، بما فيها العلوم التي تشتغل على العوالم النفسية والأبعاد الداخلية والساكنة في دواخل الإنسان وجوانياته. مما اضطر الباحثين الاجتماعيين إلى تقمّص وضعية الباحثين الطبيعيين، واستعارة الحالة الذهنية والمعنوية للباحث في مختبرات الفيزياء، أو الكيمياء[40].

وما عمّق من غلواء هذا التوجّه، إصرار رواد حلقة فيينا على مبدأ توحيد كل العلوم في نمط واحد خاضع لنفس النموذج المعرفي/الإرشادي، بغض النظر عن طبيعة الحقل العلمي، أو موضوعاته، أو تقنياته، أو غاياته، على اعتبار أن العلوم وإن تعدّدت في مظاهرها إلا أنها تبقى واحدة من حيث أصولها[41]. فموضوعات العلوم وإن تمايزت من حيث الرتبة والدرجة، فإنها لا تتمايز من حيث الجوهر والنوع؛ إذ لا فرق بين إنساني/اجتماعي وبين مادي/طبيعي[42].

ثانيا: «الموضوعية» ذريعة لعلمنة الممارسة العلمية

بعد أن عملت الدراسة على استجلاء أهم الدلالات المعرفية والمفهومية للموضوعية، ليس فقط من خلال تتبع التعريفات القاموسية فحسب، وإنما بالعمل على تفكيك المفهوم والبحث عن مكنوناته الدقيقة العميقة، في صيغة قراءة نسابية «جينالوجية» لا تقف عند حدود رسومه، وإنما تُجاوزه إلى الحفر في الخلفيات التأسيسية التي ينبني عليها. فإن القسم الثاني من هذه الدراسة سيحاول استئناف البحث لاستشراف المآلات الفكرانية للموضوعية وارتياد صيروراتها في تداعياتها على النسق الفكري والثقافي للجماعة العلمية السائدة وعلى المجتمع قاطبة.

1 - «الموضوعية»: من تشييء المبحوث إلى تسوية الباحث والمبحوث بالطبيعة

لا يخفي علماء الاجتماعيات والإنسانيات إيمانهم بأن سرّ نجاح العلم الحديث في موضوعيته، وأنه لا يمكن لأي معرفة حيازة مسمى علمًا إن هي لم تتصف بالموضوعية. والسبب في انعقاد هذا الاعتقاد يرجع إلى فضل «الموضوعية» في نجاح العلوم الطبيعية واستواء نظامها المعرفي وصلابة إطارها المنهجي. مما حفّز على استفراغ الوسع لإعادة صياغة كافة العلوم، على نفس النهج الذي صيغت عليه العلوم الطبيعية[43].

---

38 - R. Aron, *Op.Cit*, 1987, p. 86.

39 - دوركايم، **قواعد المنهج...**، ص 31 وما بعدها.

40 - دوركايم، **قواعد المنهج...**، ص 96.

41 - وعلى سبيل المثال، يؤكد موريس شليك أن أرنست ماخ، مثلا وهو من هو بين الوضعيين المنطقيين، رغبته في «أن يجد وجهة نظر رئيسية واحدة يستطيع أن ينحت منها كل بحث علمي، أي وجهة نظر لا يحتاج معها إلى أي تغيير إذا ما انتقل من ميدان الفيزياء إلى ميدان الفسيولوجيا (علم وظائف الأعضاء)، أو علم النفس»؛ جيرالد هولتون، «ماخ واينشتين والبحث عن الحقيقة»،»، ترجمة: زهير الكرمي، **مجلة عالم الفكر**، مجلد 2، العدد 2 (يوليو-أغسطس-سبتمبر، 1971)، ص 170.

42 - عبد الوهاب المسيري، **دراسات معرفية في الحداثة الغربية**، ص 359؛ وأيضًا: عبد الوهاب المسيري، **الثقافة والمنهج**، حوار حررته سوزان حرفي (دمشق: دار الفكر، 2010)، ص 240.

43 - حمدان عبد الله الصوفي، **الموضوعية في العلوم التربوية من وجهة نظر إسلامية**، رسالة ماجستير تحت إشراف: محمد عيسى فهيم (المملكة العربية السعودية: كلية التربية بجامعة أم القرى، السنة الجامعية 1409هـ)، ص 69.

وفي إطار من هذا الافتتان بموضوعية علوم الطبيعة، حصر علماء الإنسان أعمالهم في الوقائع القابلة للمشاهدة الحسّية، والممكن خضوعها للغات الإحصاء والقياس وعمليات التجريب والتكميم، مهملين باقي المعطيات والوقائع التي تبدو عصيّة على منطق الاختبار التجريبي[44]، غير آبهين لكثير من العوالم الإنسانية والأبعاد الاجتماعية التي تأبى الخضوع للقياس المادي والموضوعي، أو قل المتعالية عن منطقها والمتجاوزة لمبدئها؛ لأنها من عالم الإنسان المتعدّي/العمودي بتعبير طه عبد الرحمن[45]، بحكم أن التكميم والقياس والإحصاء لا تتناسب، في كثير من الأحيان، مع الوقائع ذات البعدين النّوعي والكيفي الذين تحفل بهما الحياة الإنسانية[46].

لقد دفع الموقف المادي والتحيّز العالماني بالنظام العلمي الراهن إلى إنكار كل تفكير ميتافيزيقي/مثالي، أو نزعة أخلاقية/قيمية، أو توجّه غائي/علّي، لكونهما موضوعات لا علمية عصيّة على الإثبات. وهو ما يبرّر في نظر الموضوعيين لزوم دراسة الواقع المحسوس وفق ما تتيحه مناهج البحث التجريبي من قدرات تحليلية ومُكنات إجرائية[47].

ومع الأسف، بدل أن يجتهد علماء الاجتماعيات والإنسانيات في إبداع مزيد من التصورات المعرفية والمناهج البحثية، وتنويعها بحسب موضوعات الدرس المتمايزة ومجالات البحث المتغايرة، وجدتهم سرعان ما وقعوا أسرى غواية النموذج المعرفي الوضعي الكامن وراء أسطورة الموضوعية، منكرين الفروق بين علوم الاجتماعيات والإنسانيات وعلوم الطبيعيات والماديات[48].

الأمر الذي جعل من مبدأ تشييء الوقائع الاجتماعية والظواهر الإنسانية شعارًا من شعارات هذه العلوم الناشئة والمستغرقة في تقليد سابقتها من العلوم، بل من العلماء المؤسسين من صرّح بأن المجتمع لا يعدو أن يكون سوى الطبيعة وقد بلغت مرحلة عالية من تطورها ونموها، وهو ما عبّر عنه دوركايم بالقول: «**ولا يخفى بهذه المناسبة، أن المجتمع هو نفسه، أمر ينجم عن الطبيعة، غير أنه يسودها تماما. [...] فالمجتمع، بالإجمال، هو الطبيعة، ولكنها الطبيعة التي بلغت الأوج من تطورها؛ والتي ركّزت كل طاقاتها؛ لتتفوّق على نفسها**»[49].

وبإنعام النظر، يتضح أن المقاربة الموضوعية التشييئية تتجاوز مبرّرها الإجرائي الرامي إلى التحكّم في مادة البحث؛ لتُخفي وراءها افتراضات سابقة عن العلم، يمكن إجمالها في: أ) الوحدة المادية للعالم الطبيعي الممتد والمكتفي بموضوعه وحقيقته؛ ب) كون الظواهر الاجتماعية والإنسانية جزءًا من هذا العالم الموضوعي للطبيعة بوصفها ظواهر متعيّنة في أشيائها المستقلة ووقائعها المبثوثة في الواقع[50]؛ ج) خضوع مختلف الظواهر الإنسانية والاجتماعية، كما باقي الكائنات الحية والظواهر الطبيعية، في صيرورتها اللامتناهية لحتمية واطراد القوانين الطبيعية ومبادئها العلّية، مما كرّس النزعة الاختزالية للإنسان والتقويضية للمجتمع، وارتدّ بهما إلى ما دونهما طبيعيًا وماديًا[51].

---

44 - يؤكد صلاح قنصوه قيمة الوقائع الافتراضية في تقدم العلم وأولويتها على الوقائع المحسوسة ويستشهد مثلا بجاليليو الذي أسّس علمه الجديد للديناميكا بناء على تصور جسم لم يشاهد أبدا، بل ولا يمكن مشاهدته قط (...) ويمكن أن يضاف إلى هذه الوقائع المفترضة ما بلغه هايزنبرج في تجربته المثالية (الخيالية) التي تخيل فيها عالما للفيزياء يقوم بملاحظة وضع وسرعة الإلكترون المتحرك باستخدام جهاز على أقصى درجة من القوة والكفاءة. ووفقا لافتراض هايزنبرج يبدو الإلكترون الفردي ليس له وضع، أو سرعة محددة. قنصوه، ص 141.

45 - يعتبر طه عبد الرحمن بأن هناك توجهان في التعاطي مع الإنسان، يتأسس أولهما على مسلمة قصور الوجود الإنساني، بحيث يلزم إنسانها العالم المرئي دون تعدّيه، وهو لذلك إنسان قاصر، أو أفقي. في حين ينبني التصور الثاني على مسلمة تعدية الوجود الإنساني، بحيث يتسع وجوده لأكثر من عالم واحد، لذلك فإنسانه هو إنسان متعدٍّ، أو عمودي. طه عبد الرحمن، **روح الدين: من ضيق العلمانية إلى سعة الائتمانية** (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2012)، ص 27-31.

46 - زكي محمود، **المنطق الوضعي** (القاهرة: مكتبة الأنجلو-مصرية، 1966)، ج 2، ص 317؛ قنصوه، ص 157.

47 - توفيق الطويل، **الفلسفة الخلقية: نشأتها وتطورها** (القاهرة: دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، 1979)، ص 264.

48 - صلاح قنصوه، **الموضوعية في العلوم الإنسانية**، ص 164.

49 - إميل دوركايم، **علم اجتماع وفلسفة**، ترجمة حسن أنيس (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1966)، ص 168.

50 - هولتون، ص 471.

51 - قنصوه، ص 105.

وبخلاف التصنيف التقليدي المعمول به في التمييز بين العلوم الطبيعية والاجتماعية بناء على أساسها المادي، وضعت الوضعية المنطقية تصنيفًا آخر للعلوم يصنّفها إلى مجموعتين كبيرتين؛ أولاهما: علوم ذات بعد صوري كعلوم المنطق والرياضيات؛ وأخرى، علوم ذات بعد وقائعي تشمل علوم الطبيعة والفيزياء والإنسانيات والاجتماعيات. ويجد هذا التقسيم منطقه في رفض أيّ مبرر لاختصاص العلوم الإنسانية، أو الاجتماعية بمناهج ومفردات تحليلية غير تلك المعمول بها في العلوم الطبيعية؛ إذ تنتصر الموضوعية لدعوى تشابه كل الحقول المعرفية والعلمية في مضمونها وموضوعاتها، مما يقتضي بالضرورة خضوعها لنفس الإجراءات العلمية من ملاحظة ووصف وقياس وإحصاء[52].

هكذا، وباسم الالتزام بمبدأ الموضوعية، يُذعن أفراد المجتمع العلمي لمسلمة تفسير الإنساني بما هو طبيعي من دون إبداء أي حرج، أو تحفّظ، متعاملين مع مختلف موضوعات العلوم بلا تمييز، ظنًّا منهم أنها جميعها تخضع لنفس قوانين الضبط والقياس والتحكّم والتفسير[53]؛ لينتهي المطاف بالنموذج المعرفي الوضعي وشرطه الموضوعي إلى التعاطي مع الواقع، بما فيه الواقع الإنساني، بوصفه واقعًا خامًا مشكَّلًا من حقائق صلبة مؤطرة بقانون واحد. ويتم التعامل مع الإنسان بحسبه مجرّد مقولة مادية وشيء من أشياء هذا الوجود الطبيعي المادي، فتُستباح حرمته بدراسته دراسة مختزلة لكينونته ومقتصرة على بعده البراني وشيئيته الخارجية، وكأننا بالإنسان في مجرد كائنًا حيوانيًا كما باقي الكائنات الأخرى، وإنْ تميّز فتميزه فقط في الرتبة لا في النوع[54].

وبهذا المعنى، يتجلّى المضمون المعرفي الضامر للموضوعية، بما هي إعلان عن إلغاء ثنائية الإنسان/الطبيعة لصالح الطبيعة المادية، لينتقل مركز الإدراك من العقل الإنساني إلى الشيء ذاته وإلى الحتميات الموضوعية الحاكمة له. لذلك، لا تعترف الموضوعية بالإنسان بوصفه كائنًا فاعلا قادرًا على تجاوز معطيات المادة حوله، كما لا تعترف بالخصوصية والتفرد، فهي ترتكز على العام والمشترك بين الإنسان والطبيعة.

وبحكم أساسها الوضعي المادي، لا تُعنى الموضوعية بالغائيات الإنسانية ولا بالقيم المتعالية والمعاني الوجدانية؛ لأنها ليست من نوع مادة هذا العالم، ولا يمكن قياسها ولا تكميمها[55]. وهو ما لخّصه عبد الوهاب المسيري كاشفا الأبعاد المعرفية الكامنة وراء هذا المفهوم مصرحا إنّه: «**يمكن تلخيص الأبعاد الكلية والنهائية (المعرفية) للموضوعية (المادية) بأنها الإيمان بأن العالم (الإنسان والطبيعة) كل متجانس مكتف بذاته. وتبدأ المتتالية النموذجية للموضوعية بمرحلة إنسانية ذاتها (تمركز حول الذات)، ومع تحقق المتتالية تصبح الطبيعة/المادية هي المركز (التمركز حول الموضوع). وهذا يعني في و اقع الأمر استبعاد الإنسان بوصفه عنصرًا فاعلا وتحويله إلى عنصر سلبي متلق، والطبيعة نفسها تتحول إلى كيان بسيط منبسط مسطح يستوعب هذا الإنسان. أي ثنائية الإنسان والطبيعة يتم القضاء عليها لصالح الطبيعة، وتسود الواحدية المادية، وتبدو هذه الأبعاد التفكيكية للموضوعية (المادية) في موقفها**»[56].

وواقع الحال أن روّاد المذاهب الوضعية لم ينتهوا إلى جملة إشكالات قد تترتّب على الإفراط في نزعتهم الموضوعية، والتي من بينها أن ما حققته العلوم الطبيعية من نجاحات واستقرار مقدّر في نتائجها، لا يرجع فقط إلى موضوعيتها وتجريبيتها، وإنما بالأساس إلى ثبات موضوعاتها وبطء تحولاتها مما يسمح باستقرار مستنتجاتها وخلاصاتها، بخلاف العلوم

52 - هربرت فايجل،«**التجريبية المنطقية**»، في داجوبرت رونز وآخرون، **فلسفة القرن العشرين: مجموعة مقالات في المذاهب الفلسفية المعاصرة**، ترجمة: عثمان نويه، ومراجعة: زكي نجيب محمود (القاهرة: مؤسسة سجل العرب، 1963)، ص 76.

53 - المسيري، «فقه التحيز»، ص 53.

54 - عبد الوهاب المسيري، **الفلسفة المادية وتفكيك الإنسان** (دمشق: دار الفكر، 2003)، ص 41 وما بعدها.

55 - المسيري، «نحو نموذج تفسيري اجتهادي»، ص 95 وما بعدها.

56 - المسيري، «نحو نموذج تفسيري اجتهادي»، ص 96.

الإنسانية والاجتماعية التي تشتغل على الظواهر الإنسانية والاجتماعية سريعة التحول وغير المتوقعة المواقف والانفعالات[57].

وفضلا عن ذلك، يؤدي هذا التصوّر الوضعي للموضوعية، في تسويته بين الظاهرة الإنسانية والطبيعة المادية المفتقدة للوعي والإرادة، إلى طرح العديد من الإشكالات الأخرى ذات البعد المنهجي؛ لأنه لا يمكن فهم الإنسان بنفس المنهج الذي تُفهم به خلاياه الجسدية، أو بالشكل الذي يحاكي الدراسات الفيزيائية. فإنْ يستطيع الفيزيائي قياس مقدار السّعة الكهربائية لكاشفات ضوئية بكفاءة عالية، فإن الباحث في علم النفس لا يستطيع قياس منسوب «الكره»، أو «الحب»، أو «الخوف»[58].

وستظل هذه العلوم عاجزة عن الإحاطة بكل ما يتصل بحياة الإنسان من نظام مقاصد ونسق غايات وقيم[59]، ما دام المنحازون للموضوعية لم يستوعبوا بعد أن الطبيعة المادية الأحادية البسيطة ليست كما الإنسان المركَّب والمتعدد، وأن ما يصلح مبدءًا ومنهجًا لتحليل ودراسة الوقائع الطبيعية، لا يصلح أسلوبا لتفهّم وإدراك واقع الإنسان[60].

كما أن تركيز الموضوعية على الحقائق الحسّية، لن يؤدي إلا إلى اختزال كلّية الإنسان وتركيبيته في مقتضيات مادية ملموسة، ممكن أن تكون مؤثّرة ولكنها ليست دائمًا حاسمة. ولذلك فإن دعوة «كونت» لإنفاذ منطق الكشف العلمي المعمول به في علوم الحياة على العلوم الاجتماعية والإنسانية باستخدام الملاحظة الخالصة والتجريب والمقارنة[61]، تبقى دعوة أثبتت محدوديتها بسبب أن الظاهرة الإنسانية ظاهرة مفارقة للطبيعة ومعقدّة الأبعاد وشديدة التركيب[62].

والغالب أن العلوم الإنسانية والاجتماعية لن تُفلح في تجاوز إشكالاتها وعوامل قصورها، إنْ تمسّك علماؤها وباحثوها بمبدأ الموضوعية بفلسفته الوضعية التشيئية، والتي لا تميز بين الإنسان، نوعيًا، وبين المادة المتسمة بوسم العطالة. كما أنها لن تعالج أسباب أزمتها، إن هي لم تتخلّص من مقاربتها الأحادية المادية الرافضة للتعاطي مع الإنسان باعتباره كائنًا مبدعًا صاحب إرادة حرة، قادرًا على مفارقة حدوده المادية والطبيعية، وتجاوز ظروفه الاقتصادية والاجتماعية[63]. فالإنسان بخلاف غيره من الكائنات، ليس مجرد محصلة تلقائية لظروفه وسياقاته، وإنما هو كائن مجبول على ابتداع منظومات أخلاقية غير نابعة عن البرنامج الطبيعي الذي يحكم جسده واحتياجاته وغرائزه. وقياسًا عليه، لا يمكن اعتماد نفس مبدأ التعميم المعمول به في العلم الطبيعي في علوم الإنسان[64].

---

57 - ربما لا ينتبه البعض بأن الإنجاز والدقة اللذان حققتهما العلوم الطبيعية في مقابل الارتباك الذي وقعت فيه العلوم الاجتماعية يرجع إلى ثبات موضوع الدراسة الطبيعية وبساطة تكوينها، في مقابل سرعة تحول موضوعات العلوم الاجتماعية والسياسية وتعقدها. وقد أدى تغافل العلماء الوضعيين عن هذا المقتضى بالعلوم الاجتماعية والإنسانية إلى التركيز فقط على الجوانب الملموسة في الظواهر الإنسانية والاجتماعية والسياسية من دون النفاذ إلى بواعث السلوك الإنساني والاجتماعي، فجاءت هذه الدراسات مشوهة ومختزلة، انظر: أمزيان، **منهج البحث الاجتماعي بين الوضعية والمعيارية**، ص 259.

58 - J.W. N Sullivan, *Gallio or the Tyranny of Science* (London: Kegan Paul, 1920), pp. 55-56.

59 - Ladriere, *Op.cit*, 1994, p. 9.

60 - المسيري، **الفلسفة المادية**، ص 164.

61 - A. Comte, *Cours de Philosophie positive* (Paris : Armand Colin), Tome IV, 48e Leçon.

62 - أحمد الفراك، «سؤال العلمية والموضوعية في العلوم الاجتماعية: مقدمة في موضوع العلوم الاجتماعية»، **مجلة الكلية الإسلامية**، المجلد 1، العدد 41 (2016)، ص 17؛ وكذا، محمد محمد أمزيان، «العلوم الإنسانية في المنظومة الغربية: دراسة نقدية في الأسس المنهجية»، **مجلة المنعطف**، العدد 9 (2003)، ص 13.

63 - قريب منه الكتابات النقدية للرواد الأوائل مدرسة فرانكفورت (المدرسة النقدية)، وعلى سبيل المثال حديث ماركوز عن انتصار الفكر الوضعي/الإيجابي بوصفه فلسفة أحادية البعد، راجع: هاربرت ماركوز، **الإنسان ذو البعد الواحد**، ترجمة: جورج طرابيشي (بيروت: منشورات دار الآداب، 1988)، ص 195 وما بعدها.، أو حينما يتكلم ألكسيس كاريل عن عقم المعارف التي راكمها العلماء المتخصصون عن الإنسان بسبب أنهم حاولوا دراسة جسمه ووجدانه من خلال المبالغة في تقسيمه إلى عدد لا يكاد يُحصى من الأجزاء، راجع: ألكسيس كاريل، **الإنسان ذلك المجهول**، تعريب: شفيق أسعد فريد (بيروت: مكتبة المعارف، 1980)، ص 45 وما بعدها.

64 - المسيري، **الفلسفة المادية**، ص 12 وما بعدها.

وإن كان مبدأ الموضوعية، بما يستدعيه من حياد، متلائم مع منطق البحث العلمي في الطبيعيات والماديات؛ فإنه في المقابل، بطقوسه التصورية وشعائره المنهجية، يستحيل في ما يخص الاجتماعيات والإنسانيات إلى مجرد تناول بارد وتعاطٍ جامد، يفرغ موضوعاته الإنسانية والاجتماعية ويحشرها في خانة أجساد فاقدة للروح وكيانات اجتماعية مفتقرة للمعنى الإنساني[65].

الوعي بهذه المفارقات النوعية التي تميّز الكينونة الإنسانية المتعدّدة والمركّبة والتواقة للتسامي والتعالي، بفضل قدرات الإنسان على تجاوز حتمية قوانين الطبيعة وظروف الاجتماع القاهرة[66]، يجعلنا ندرك أنه بمقدور الإنسان أن يأتي من الممارسات والسلوكيات بخلاف ما تفرضه عليه الطبيعة المادية، أو ظروفه الموضوعية، بخلاف المادة التي تبقى وجودًا باردًا وجامدًا مفتقدًا للوعي والإرادة والحرية، فما بالك بالتجاوز والمفارقة[67]. ولأن الواقعين الإنساني والمادي مستقران على هذا الاختلاف الجوهري والنوعي، فإن التنبؤ بمستقبل المادة يبقى شبه ثابت مهما تغايرت العينات وتعددت الأحوال، في حين أنها في حق الإنسان صعبة بحكم أن التاريخ الإنساني هو ذلك المسار من الإضافات النوعية غير المتوقعة[68].

ويبدو أن أحد إيجابيات هذا الوعي العلمي الجديد قد تجلّى في دعوة كل من «فلهم دلتاي» و«ماكس شيلر» بالحاجة إلى التمييز بين ما سموه علومًا «روحية» عن باقي العلوم المادية[69]. فإنْ كان من المستساغ تطبيق مفردات المنهج التجريبي على المادة، مما مكّن من الوصول إلى قوانين علمية «دقيقة» بحكم خضوعها لحتميات الطبيعة وجبرياتها[70]؛ فإن العلوم الإنسانية، بوصفها علوم روح، ملزمة بالتعاطي مع موضوعاتها من خلال مقاربتي الفهم والتفسير، اللتين تتناسبان مع عالم حابل بالوعي والإرادة[71].

وعلى هذا الاعتبار، فإن النفاذ إلى الكينونة الإنسانية، بما هي وحدة روح بمادة، والعبور إلى دواخلها الجوانية، مشروط بضرورة الإقرار بأن الوجود الإنساني عبارة عن مستويات متعددة تعبّر عنها عناصر شديدة التداخل، ابتداءً من البعد الاعتقادي المرجعي[72]، الذي يحدّد موارد الإيمان والكفر ويجيب على أسئلة المعنى من الوجود والحياة، وانتهاءً عند منظومات

65 - سيف الدين عبد الفتاح، «مقدمات أساسية حول التحيز في التحليل السياسي: منظور معرفي وتطبيقي»، في عبد الوهاب المسيري وآخرون، **إشكالية التحيز**، ج 1، ص 307 وما بعدها.

66 - في تقديمه لكتاب جودت السعيد، أشار مالك بن نبي إشارة لطيفة إلى هذا المعنى الذي يجعل من الإنسان قائدًا لعملية التغيير وموجها فعالية القوانين من حوله الوجهة التي يريد. وهو ما عبر عنه مالك بن نبي بالقول: «إن كلَّ قانون يفرضُ على العقل نوعًا من الحتمية تُقيدُ تصرفهُ في حدود القانون، [...]، فإذا أفادتنا هذه التجربة شيئًا، إنما تُفيدنا بأن القانون في الطبيعة، لا ينْصِبُ أمام الإنسان الدائب استحالة مطلقة، وإنما يواجهه بنوع من التحدي يفرض عليه اجتهادًا جديدًا للتخلص من سببيةٍ ضيقة النطاق». تقديم مالك بن نبي في: جودت سعيد، **حتى يغيروا ما بأنفسهم** (القاهرة: مؤسسة الأهرام للنشر والتوزيع، 1979) ط 8، ص 10.

67 - قنصوه، ص 16.

68 - رالف بارتوت بري، **إنسانية الإنسان**، ترجمة: سلمى الخضراء الجيوسي (بيروت: مكتبة المعارف، 1961)، ص 24 وما بعدها

69 - للاطلاع على أطروحة «فيلهلم ديلتاي» يمكن الرجوع إلى: أحمد بن رابح، «أبعاد الفصل بين العلوم الطبيعية والعلوم الإنسانية عند فيلهلم ديلتاي»، **مجلة مقدمات**، العدد 8 (دجنبر 2018)، ص 21-42.

70 - يقع هذا قريبًا مما أثاره طه عبد الرحمن، حين يقول: «كلما كان الشيء دقيقًا لطيفًا، تعدّدت وتعقدت الوسائط إليه، أو على العكس من ذلك كلّما كان الشيء مجسمًا وكثيفًا قلت الوسائط إليه؛ وتترتب على هذا المبدأ النتيجة التالية، وهي: أن إدراك الحقائق الروحية الموصوفة أصلا بكونها لا متناهية في الدقة واللطف سوف يستلزم من الوسائط المادية ما لا حصر له. [...] وحيث إن المنهج العقلي العلمي لا ينفك عن التوسل بالوسائل المادية في كل شيء، فقد امتنع عليه إدراك ما لا يتأتى بطريق هذه الوسائط كالمعاني الروحية، وبالتالي خلا من وصف النجوع المطلوب. وعلى الجملة، يتبين من النظر في وسائل المنهج العقلي العلمي أن هذه الوسائل قاصرة غير ناجعة، وذلك بسبب تكلفها للموضوعية ووقوفها عند الظواهر المقيدة بالزمان والمكان وأخذها بالوسائط المادية»، طه عبد الرحمن، **سؤال الأخلاق: مساهمة في النقد الأخلاقي للحداثة الغربية** (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2000)، ص 68.

71 - فتحي إنقزو، «الفهم والتفسير: مسائل المنهج وأصولها التأويلية في فلسفة ديلتاي»، **مجلة تبين**، العدد 31 (شتاء 2020)، ص 7-29؛ وكذا، الفراك، ص 21.

72 - يُستعمل مفهوم المرجعية هنا بالمعنى الذي تداوله المسيري: «الفكرة الجوهرية التي تُشكِّل أساس كل الأفكار في نموذج معين، أو منظومة فكرية معينة، والركيزة النهائية الثابتة لها، التي لا يمكن أن تقوم رؤية العالم دونها، والمبدأ الواحد الذي تُرَدّ إليه كل الأشياء وتنسب إليه ولا يرد هو، أو ينسب إليها. فالمرجعية هي المطلق المكتفي بذاته والذي يتجاوز كل الأفراد والأشياء والظواهر، وهو الذي يمنح العالم تماسكه ونظامه ومعناه ويحدد حلاله وحرامه. وعادة ما يتم التحدث عن المرجعية النهائية باعتبار أنها أعلى مستويات التجريد، تتجاوز كل شيء ولا يتجاوزها شيء». راجع: سعيد =

القيم التي تُرشد سعيه في الحياة، وتوجّه سلوكه بين ضروبها. وهي المقتضيات التي يصوغها الإنسان في غمرة تجربته الحياتية ضمن سياق جماعته الحضارية. وهو ما يفرض على الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية التزام حدود التفهم، وليس فرض تأويلاته المتعسفة ورؤاه الفوقية على الظاهرة الإنسانية والاجتماعية[73].

لقد باتت الحاجة ملحّة إلى بذل الجهد لصياغة محاولات تركيب مستمرة قادرة على استيعاب الإنسان بوصفه كلًا لا يتجزأ ومركبًا ممتنعا عن التبسيط. لأنه بالفعل غير ميسور الحصول على عرض بسيط له، بفهم جزء من أجزئه بعيدا عن كليته، بدلا من المقاربة «الموضوعية» التشييئية التي سرعان ما تقع أسيرة لاختزاليتها[74].

ولأن للموضوعية صفة متعدّية لا لازمة، فإنها لا تدفع في اتجاه تشييء المبحوث ونزعه من خصوصياته وعواطفه ومسلماته فقط، وإنما تتعدّاه لتجرّد الباحث نفسه من مرجعياته وخصوصياته والتزاماته. فباسم الحياد البحثي، تجد الباحثين مشغولين بتحويل عقولهم إلى مجرد صفائح بيضاء وسطوح شمعية موكول إليها تسجيل الوقائع ورصد تفاصيلها بسلبية واستسلام، مع إهمال كل بعد جواني للباحث واستبعاد أي دافع داخلي للمبحوث[75].

وحتى إن تعلّل الوضعيون بأن الموضوعية هي المبدأ الوحيد والطريق الأمثل للمساواة بين الباحثين في رحلة الكشف على الحقيقة العلمية، ما داموا ملتزمين بحيادهم البحثي[76]، فإنّ الواقع يكشف زيف الادعاء أن «الموضوعية» وسيلة للمساواة بين الباحثين؛ لأنها في حقيقتها ليست سوى وسيلة لتسوية «الباحثين» بـ«المبحوثين» بالمعطى «الطبيعي/المادي»[77]. ذلك أن دعوى حيادية العلم والعلماء لم تكن غير مطيّة لإلزام الباحثين بالتخلّي عن هوياتهم وقيمهم ومدركاتهم لصالح فكرانية عالمانية وقيم مادية، مما أفضى إلى ولادة إنسان، باحثًا كان، أو مبحوثًا، مسلوب النزعة الإنسانية، مجرّدٍ عن عقائده ومسلماته وقيمه، مفصولٍ عن هويته وانتماءاته والتزاماته[78].

2 - «الموضوعية»: من حيادية الأخلاق إلى الانفصال عنها

تروّج الممارسة العقلانية العلمية أن أحد أهم مبررات اللجوء للموضوعية هو سعيها إلى معالجة مخلفات سطوة الفلسفة المثالية بميتافيزيقيتها، حيث كانت عناية الناس حينها متوجّهة إلى ما ينبغي أن يكون عليه الواقع، وليس ما هو عليه حقيقة. وهو ما جعل علماء العصر الحديث يعملون على صياغة العلوم الاجتماعية والإنسانية صياغة وضعية، قائمة على نفس المقومات التي انبنت عليها العلوم الطبيعية بفكّ ارتهان الممارسة العلمية عما هو قيمي/أخلاقي ومثالي/غائي.

لقد ترسّخ إيمان الجيل الأول من رجالات العهد العلمي الجديد أنّ علاقة العلم بالقيم والأخلاق تشكّل حائلا أمام تقدمه، وأنّه لا يليق بالعلماء والباحثين التحلّي بأخلاق غير أخلاق العلم النابعة عنه. ذلك أن الأخلاق، في أصلها، لا تندرج ضمن دائرة المعرفة العلمية، وأن الاهتمام بها يندرج ضمن الاهتمام بمسائل لا معنى لها وغير قابلة للتحقّق. فالعلم

= الحسن، **المدركات الجماعية: مدخل نظرية القيم** (الرباط: دار الأمان، 2015)، ص 19؛ وكذا، المسيري، **العلمانية الجزئية والعلمانية الشاملة**، ج 2، ص 237.

73 - قنصوه، ص 165.

74 - توفيق الطويل وآخرون، **إشكالية العلوم الاجتماعية في الوطن العربي** (بيروت: دار التنوير، 1984)، ص 257-258.

75 - المسيري، «فقه التحيز»، ص 55.

76 - قنصوه، ص 8؛ للاطلاع على مزيد من التفصيل بصدد المقولات الأساسية التي تشكل محتوى الموضوعية في: سيف الدين عبد الفتاح، **في النظرية السياسية من منظور إسلامي: منهجية التجديد السياسي وخبرة الواقع العربي المعاصر** (القاهرة: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1998)، ص 42-57.

77 - التسوية لا المساواة، أحد ملامح الفكر العلمي الغربي الذي يرد كلا من الباحثين والمبحوثين وموضوعات البحث، مادية، أو إنسانية، أو اجتماعية، إلى الواحدية المادية. الحسن، ص 84. وكذا، المسيري، **الفلسفة المادية**، ص 57-62.

78 - عبد الفتاح، «مقدمات أساسية...»، ص 310.

الصحيح الناضج هو العلم الذي يُمارس بعيدًا عن تأثيرات الأخلاق ومتاهات القيم، في استنكاف عن أي غرض لرسم صورة مثالية للواقع بخلاف ما هو كائن[79].

فكل التزام بخُلق، في العرف الموضوعي، هو بمثابة عائق معرقل للمعرفة العلمية، وتحيّز مثالي خادش في شرعيتها، ومروق فجّ عن منهجها، وتشكيك صريح في صحة نتائجها، لذلك فإن صدق الالتزام بأخلاق الموضوعية وأصالة الاهتداء بقيمها، يقتضي من كل سائر في دروب المعرفة العلمية، بالتبع، انفصالا عن غيرها من الأخلاق وانقطاعًا عمّا يعلوها من قيم[80].

ولملء، ربما، البياضات التي قد يخلفها فراغ العلم من قيم جراء العمل بالمبدأ الموضوعي الداعي إلى إنشاء «علم خال من القيم»، سارع النظام المعرفي الوضعي إلى جعل مبادئ التجربة والقياس والتكميم مؤشرات على مدى التزام الباحث بشروط الموضوعية وتوصياتها. فتبرز الأرقام الحسابية والأوزان الكمّية والوحدات الإحصائية وكأنها قيم عليا لا يأتيها، في يقينهم، باطل ولا يتسرّب إليها وهم[81].

وعلى هذا المنوال، وجّه علماء الإنسان والاجتماع، في الغرب ثم العالم، منذ البدايات الأولى للعلم الحديث كامل اهتمامهم إلى التحقّق بخلق الانفصال عن كل ما هو أخلاقي، اعتقادًا منهم بأنه لكي تُكتب أعمالهم في صحائف المعرفة العلمية المثالية والخالصة، ولكي تحوز الاعتراف بها كذلك، لا بد أن تأتي محايدة أخلاقًا، ومجرّدة عن كل معيار قيمي. فاستُبعدت القيم والأخلاق من اهتمام مختلف الحقول العلمية، سواء تعلّق أمرها بالباحث، أو المبحوث، بعد أن كانت كل من القيم والحقيقة وجهين لعملة واحدة، وصنوين للشيء ذاته. ولم تقتصر العقلانية الوضعية، عبر موضوعيتها، على فصل القيم عن الحقيقة، باعتبارها معنية بمعرفة الظواهر في طبيعتها الواقعية المحسوسة، بل رتّبت القيم درجة أدنى مرتبةً مما تعتبره حقائق تجريبية/شيئية[82].

وكما سلف الإشارة إليه، فقد زاد من هذا الغلوّ «العلموي» أعمال حلقة فيينا التي افترضت أن لا معنى للدين والقيم في المجال العلمي، ما دام العلم لا يتعامل إلا مع الوقائع القابلة للإثبات التجريبي، وذلك تحت مُسمى «هتك أستار العالم»، و«نزع الحجب والغموض والقداسة» عنه. وهو المبدأ الذي ثَبَّت فكرة أنه ليس بالإمكان الإمساك بالحقيقة كل الحقيقة، إلا إذا تجلّت تلك الحقيقة في بعدها الشيئي الموضوعي[83].

وعلى هذا النحو، استطاع الوضعيون إنجاز هذه المهمة من خلال رفع شعارات أقرب إلى الأساطير؛ لتأمين هيمنة النموذج الوضعي على مجمل المعرفة. ولعلّ واحدًا من هذه الأساطير أسطورة «علم خال من القيم»؛ لأن القيم في عرفها مسألة إيمان وليست مسألة معرفة[84]. وحتى إن أقبلت الوضعية على دراسة القيم والأخلاق، فإنها تدرسها من حيث صورتها

79 - الطويل، **الفلسفة الخلقية**، ص 267 وما بعدها.

80 - محمد محمد أمزيان، «تلازم الموضوعية والمعيارية في الميثودولوجيا الإسلامية»، في: أحمد عروة وآخرون، **قضايا المنهجية في العلوم الإسلامية والاجتماعية**، تحرير: نصر محمد عارف (القاهرة: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1996)، 1996، ص 85 وما بعدها.

81 - انظر في نقد المنهج الكمي والمسلمات الكامنة فيه: أليسك أنكر، **مقدمة علم الاجتماع**، ترجمة: محمد الجوهري وآخرون (القاهرة: دار المعارف، 1984)، ص 187.

82 - بلفقيه، ص 10. وعربيًا، عبر عن هذا الموقف العديد من المفكرين علّ واحدًا منهم محمد فتحي الشنقيطي في كتابه «أسس المنطق والمنهج العلمي» متحدثًا عن العلوم الاجتماعية والإنسانية قائلا: «فهذه العلوم، لكي تصل إلى ما وصلت إليه العلوم الطبيعية المادية، من عموم وشمول وحتمية، لا يجب أن ترتبط بالقيم...، أما حكم القيم فليس له ارتباط بالمنهج العلمي». محمد فتحي الشنقيطي، **أسس المنطق والمنهج العلمي** (بيروت: دار النهضة، 1979)، ص 39، 197.

83 - نصر محمد عارف، **إبستمولوجيا السياسة المقارنة: النموذج المعرفي - النظرية - المنهج** (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2002)، ص 35 وما بعدها.

84 - انظر مقولة «علم خال من القيم» عند محمد علي محمد في تقديمه لـ: هـ.ب. ريكمان، في كتابه: **منهج جديد للدراسات الإنسانية: محاولة فلسفية**، ترجمة وتحقيق: علي عبد المعطي ومحمد علي محمد (بيروت: مكتبة مكاوي، 1989)، ص 17-18.

المشيَّأة، متدنّية بها من علیائها، ومبخّسة من دورها، وسالبة إيّاها أثرها المعنوي ووقعها العملي المشهود لها به في حياة البشر، أفرادًا وزُرافات[85].

غير أن الممارسة العلمية الفعلية أثارت في وجه هذه الدعوى مجموعة من الاعتراضات والتحفظات التي تؤكد أن إدراك الواقع الإنساني والاجتماعي إدراكا أكثر تفسيرية لن يُنجز إلا باستجلاء مختلف الأطر القيمية والأخلاقية التي تؤطر سلوك الأفراد والجماعات[86]، الأمر الذي يقتضي من الباحث، منهجيًا، التعاطي مع القيم لا بوصفها وقائع مُشيّئة وإنما باعتبارها تعاليم علوية من عمق الطبيعة الإنسانية المتجاوزة لحدود الطبيعة المادية[87].

لقد أوهمتنا الموضوعية أن العلم خالٍ من القيم، وأن أحد أهمّ عوائق تقدّم العلم قد تجلت في تمسّك رجالاته بمرجعياتهم العقدية واختياراتهم الأخلاقية، فاشتغل رواد المعارف الوضعية على تبرير استبعادها وتهميشها[88]. غير أنه إن سلّمنا جدلا بأن الطبيعة المادية مجال خال من قيم، وهو قول دونه كلام كثير؛ فإن ادعاء الموضوعية بإمكان قيام مجتمع علمي محايد أخلاقًا يبدو أمرًا متعسّرًا. ووجه الاستدراك هذا نابع من كون الممارسة العلمية، من حيث إنّها ممارسة إنسانية ينهض بها أناس يجوز في حقّهم ما يجوز في حقّ كل البشر من أعراض التحيّز والانتماء والتخلّق والالتزام، لا يمكن أن ترد إلا في صورة ممارسة متحيّزة لمسلّمات وأفكار سابقة عن العلم وقاصدة؛ لتحقيق غايات وأهداف ما فوق العلم. كيف لا؟ والأصل أن المشروع العام للعلم نفسه والغاية النهائية منه تتجسد في ذاك الشوق نحو إنتاج تفسير شامل كلّي ونهائي للعالم، وما من تفسير للعالم إلا وسيثير، تلقائيًا، خلفيات ومسلّمات سابقة عن العلم ومؤطرة له، وُعيَ بذلك، أو لم يوعَ به[89].

ويحزن المرء من حال كثير ممن يصدحون بالموضوعية، لاهثين وراء سرابها، خاشعة أعينهم عن إبصار لا موضوعيتها، وقاصرة عقولهم عن إدراك زيف حيادها، وكشف الحجب عن كثير مما استَتَر وانضَمَر من تحيزاتها. مع أنه كان يكفيهم إعمال شيء من النقد المُسائِل؛ ليدركوا أن اللجوء إلى الموضوعية قد تولَّد في سياق التبرير، المعرفي والمنهجي، لتجربة الغرب في علمنة المعرفة والحياة[90].

ومن خلال تكريس اليقين في الموضوعية، انتصرت أوربا الحديثة/الحداثية في معركة انقلابها عن نظامها القديم؛ لتكسب فيما بعد رهان «تحولها العظيم» نحو إرساء نظام جديد للحياة قائم على الرؤية العالمانية للمعرفة والوجود؛ إذ كان أحد استحقاقات هذا التصوّر بناء نظام عقلي قائم على مبدأ فصل القيم والأخلاق عن العلم ثم عن العالم، بعد أن كانت الدعوى الأولى متوقّفة عند حدود مطلب الحياد الأخلاقي[91].

وكان طه عبد الرحمن، كمن كل من يمارس النقد والإبداع حقيقة لا ادعاءً، قد تنبّه لهذا المعطى حين حديثه عن الطابع التكلفي للموضوعية مصرّحًا: «**تزعم الممارسة العقلانية العلمية تطهيروسائلها من كل أثرللمعاني والقيم الذاتية**

85 - عارف، **إبستمولوجيا السياسة المقارنة**، ص 338. هذا وقد قام العديد من المؤسسين للوضعية بدور مهم في تشييء الأخلاق والقيم بمبرر ضرورات إخضاعها للدراسة الواقعية الحسية بعيدًا عن تأملات الفلاسفة ومناهجهم الاستنباطية. انظر في ذلك:

E. Brehier, *Histoire de la Philosophie* (Paris : Presse Universitaire de France, 1944), Tome 2, 4éme partie, p. 1130.

86 - إسماعيل راجي الفاروقي، «صياغة العلوم الاجتماعية صياغة إسلامية»، في: علي سيف النصر وآخرون، **الصحوة الإسلامية المعاصرة والعلوم الإنسانية: أوراق في الممارسة النظرية المستقلة** (تونس: المطبعة العربية، 1990)، ص 220.

87 - بلفقيه، ص 10.

88 - عبد الفتاح، «مقدمات أساسية...»، ص 304.

89 - بشأن التحيزات الواعية والأخرى الكامنة غير الواعي بها يمكن الرجوع إلى: عبد الوهاب المسيري، **العالم من منظور غربي** (القاهرة: دار الهلال، 2001)، عدد 602، ص 65 وما بعدها.

90 - أمزيان، **قضايا المنهجية في العلوم الاجتماعية**، ص 86.

91 - بلفقيه، ج 1، ص 103. ويحيل محمد بلفقيه على المرجع التالي:

J. Baudrillard, *Simulations* (New York: Semioleset, 1983).

بحجة التزام طريق الموضوعية، هذا الطريق الذي يوجب، في نظرها، الاقتصار في كل شيء على الرجوع إلى الملاحظة الظاهرة والتجربة الحسية، حيث أصبحت المعاني الدينية والقيم الأخلاقية تُعدّ عندها بمنزل عوائق وعقبات تثبط العمل العلمي وتخرجه عن حقيقته وفائدته. [...] وكل ما تفعله هذه الممارسة العقلانية هو أنها تستبدل بالمعاني الأخلاقية الدينية معاني وقيمًا غير دينية وغير أخلاقية، بما فيها الموضوعية نفسها»[92].

3 - «الموضوعية»: من دعوى العقلنة إلى مآل العلمنة

إبداء التحفّظ من مفهوم الموضوعية، لا يمنع المرء من الإقرار بأن العقل الغربي قد قدّم جهدًا تأصيليًا مقدّرًا في صياغة إطار تصوّري وإجرائي لها مما مكّنها من «ترشيد» العلم وضبط بوصلته. وعلى أساس من تعاليمه، وجّه الباحثون وجوههم شطر الواقع بما هو واقع، محتاطين من أثر المنطق المثالي واللغة الأخلاقية والنزوعات المعيارية. وعلى فرض دراستهم للأخلاق والقيم والغايات، فإنما يجتهدون في دراستها من باب أنها مجرد أشياء ومادة للتحليل والتفسير والاختبار[93].

غير أنه بتحري شيء من النقد والتمحيص المتحرّرين من سطوة التسليم بوطأة الشعارات المرفوعة في صورة بديهيات علمية غير قابلة للتشكيك؛ يتضح أن الهدف وراء استبعاد القيم والمثل من الممارسة العلمية لم يكن فقط بهدف ضمان حياد الباحث وكفالة خلو عمله من كل شوائب التحيز، وإنما بسبب ما تُضمره «الموضوعية» من مرجعية عقدية ومسلمات ميتافيزيقية، قوامها الإيمان بأن عالمنا هذا عالم مادّي لا يحوي مقدّسات، أو غائيات، أو علل، أو مطلقات، عالم يغدو فيه الإنسان كائنا ماديًا محكومًا بسببية قوانين هذا العالم وسننه[94].

لقد شكّلت الموضوعية مركّبًا مفهوميًا يستصحب معه شبكة من المقولات والدلالات، من قبيل «المهنية البحثية» و«الحيادية الفكرانية» و«الخلو من القيم»، الحبلة بالمعاني الفلسفية المخترقة بالفكرانيات والوثوقيات التي تجرّ معها تحيزات تصورية وقيمية تدور كلّها حول الرؤية الغربية للحياة والأحياء. ولعل الوعي بهذه الخلفيات يكشف زيف القول بموضوعية العلم، بل ويميط اللثام عن «لا موضوعيتها»[95].

وبإزاء المضمون الفكراني للموضوعية، فإن تتبّع أدبيات علم الاجتماع والإنسان تبدي عسرَ، بل واستحالة، التزام العلماء بمبدأ الحياد الموضوعي، ذلك أن تحصيل تمام «الموضوعية» في علوم الإنسان أمر غير ممكن[96]. بل في كثير من الأحيان ما يسارع الباحثون إلى تبرير أعمالهم بمسلمات وفرضيات ذات بعد أخلاقي، أو أيديولوجي، لدرجة أن القوم على تشبثهم بالموضوعية لا يبدون أي امتعاض من تصنيف علم الاجتماع إلى علم اجتماع رأسمالي وآخر اشتراكي، أو أن ينسبوا هذه العلم، وغيره، إلى انتماءاته القومية كأن يُقال علم اجتماع الفرنسي، أو الألماني، أو البريطاني، أو الأمريكي[97].

وليس ببعيد عنا، في هذا الباب، دراسات دوركايم نفسه الذي لم يملّ من التصريح بأن مهمته إصلاحية تتمثل في استبعاد المثل الدينية؛ لتحلّ محلها المثل العلمانية[98]. فقد كان دوركايم، كما جلّ مؤسسي العلوم الاجتماعية، مفكرًا مؤمنا بتقدمية الحداثة والتنوير[99]، ومناضلا من أجل أن تسهم دراساته في الجهود المبذولة لصياغة منظومة فكرية جديدة،

92 - عبد الرحمن، **سؤال الأخلاق**، ص 67.

93 - Durkheim, *Sociologie et Philosophie* (Paris : P.U.F, 1957), p. 141.

94 - المسيري، «فقه التحيز»، م س، ص 52.

95 - عبد الفتاح، «مقدمات أساسية...»، ص 303.

96 - عبد الرحمن، **سؤال الأخلاق**، ص 67.

97 - انظر الدراسة المهمة التي عقدها رشدي فكار في ثلاثيته الحوارية حول علمي الاجتماعي الليبرالي والماركسي: رشدي فكار، **في الاجتماع العربي الإسلامي: نحو نظرية حوارية إسلامية** (باريس: دار النشر العالمية، 1990)، ج 2.

98 - أمزيان، «تلازم الموضوعية...»، ص 89.

99 - للاطلاع على بعض المضامين الفكرانية لمفاهيم من قبيل التقدم والتنوير والحداثة يمكن الرجوع إلى الدراسة النقدية للأستاذ جلال أمين للتيار =

وعلم اجتماع حديث مؤهل لإحداث بنى اجتماعية أمتن وأصلب من تلك القديمة الموروثة عن العهد الامبراطوري البائد[100].

والحقيقة أنه بالرغم من ادعائهم التزام الحياد والموضوعية، إلا أن أهم علماء الاجتماع والإنسان بالغرب كانوا منخرطين فكريًا وميدانيًا في معركة المساهمة في تفكيك النظام التقليدي، والعمل على بناء نظام حياتي جديد على أساس قواعد الاستنارة العالمانية[101]؛ إذ تم توظيف العلوم بكل إمكاناتها وعوائدها ومنجزاتها في إنشاء خطاب داعم لهذه الثورة الكبرى تحرّرا من «الأرغانون القديم» وتشييدًا لأرغانون آخر جديد»[102]. وهو نفسه السياق الذي استُعملت فيه مقولة الموضوعية استعمالا يعدّل توجّه الناس من السماء تعلوهم إلى الأرض تحت أقدامهم تدنوهم، ومن الحقائق كامنة في العقائد والرسالات إلى الحقائق مبثوثة في الأشياء والوقائعيات[103].

لقد استطاع العلم الوضعي، بموضوعيته، أن يصوغ صورة عن العالم مشكّلة من قوانين عامّة بسيطة خالية من منطلقات ميتافيزيقية وعلل غائية. صورة تفسّر حركة الكون تفسيرًا شاملا قائمًا على الرؤية العقلانية بمنطقها المادي الذي يُدرج كل الظواهر والكائنات في إطار من السببية الصلبة والاستمرارية المطلقة للطبيعة التي لا انقطاع فيها. ليغدو الكون/العالم مكانًا ممتدًا بلا حدود، وزمانًا سرمديًا بلا نهاية، عالما ماديًا منبسطا في كل الاتجاهات ومستمرًا خلال سائر الأزمان. فالمادة منذ فجر وجودها، الذي لا فجر له، متحرّكة ومتطوّرة، قديمة وأزلية. وهو الأمر الذي يبدو معه الكون الطبيعي واحدًا في ذاته، شاملًا لا انقطاع فيه ولا فراغ، فهو كل متصل، وما عداه مجرد جزء ناقص ومفتقر[104].

إنّ الوعي بهذا المسار وهذه الخلفيات يكشف الأسباب العملية التي دفعت في اتجاه المناداة بتبعية العلوم الإنسانية والاجتماعية للعلوم الطبيعية. إذ يظهر أن هذه الدعوة لم تكن محكومة بالرغبة في الأخذ بأسباب تفوّق العلوم الطبيعية وصفاء موضوعيتها ودقة منهجيتها وثبات نتائجها، وإنما الدعوة إلى توحيد هذه العلوم نابع بالأساس من الرغبة في تأسيس العلوم جميعها على بُعد مرجعي واحد ليس سوى البعد المادي العالماني.

كما أن إجراء المقايسات المعرفية والمنهجية بين الإنسان والمجتمع من جهة وبين المادة والطبيعة من جهة أخرى، لم يتبلور في الذهنية الأوربية/الغربية إلا بسبب التسليم بالمرجعية العالمانية المؤمنة بخضوعها جميعًا لقوانين الطبيعة وسننها الواحدة والوحيدة[105]. لذلك تجده مستساغًا أن يسحب علماء الاجتماعيات والإنسانيات افتراضات علوم الحياة والفيزياء على علوم الإنسان والاجتماع الإنساني؛ إذ أصبح يُنظر إلى الإنسان أساسًا في بُعده البيولوجي، لدرجة باتت علوم الحياة والأرض مصدرًا لإثارة التساؤلات، واستلهام الرؤى حول الإنسان والمجتمع[106].

= التنويري العربي، التي سلّط فيها الضوء على الخلفيات المتحيزة لمفاهيم أضحت مفاهيم موضوعية يصعب التطرق للنقاش حولها، جلال أمين، «حول مفهوم التنوير: نظرة نقدية لتيار أساسي من تيارات الثقافة العربية المعاصرة»، مساهمة في الكتاب الجماعي: بومدين بوزيد وآخرون، **قضايا التنوير والنهضة في الفكر العربي المعاصر** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999)، ص 69 وما بعدها.

100 - جوليان فروند، **علم الاجتماع عند ماكس فيبر**، ترجمة: تيسر شيخ الأرض (دمشق: منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، 1976)، ص 15.

101 - Aron, *Op.cit*, 1967, p. 369.

102 - يذكرنا مفهوم الأورغانون الجديد بكتاب: فرنسيس بيكون، **الأورجانون الجديد: إرشادات صادقة في تفسير الطبيعة**، ترجمة عادل مصطفى (مصر: رؤية للنشر والتوزيع، 2013). وقد اشتهر بيكون باعتراضه على التقسيم الأرسطي للعلوم بين معرفة ميتافيزيقية وفيزيقية بما هو تمييز بين «فلسفة أولية» مؤسِّسَة وفيزياء مؤسَّسَة عليها؛ لأن الأولى تمثل شرف الموجود المقدس والثانية تعبر عن انحطاط الموجود الفيزيقي الدنيوي المدنس. ويرى بيكون بأن مقياس التميز الوضعي مغاير لذلك؛ إذ إن المقياس المعرفي، غير المقياس الوجودي، يفضل منح الاعتبار لما يعتقد أنه فعلي ومنتج بدل كل ما هو ثابت ومقدس. وهو ما عبّر عنه بيكون قائلا: «الفيزياء ذلك العلم الذي موضوعه بحث الشيء الفاعل في الطبيعة؛ أما الميتافيزيقا فهي [مجرد] بحث في الصورة والغاية». انظر:

- F. BACON, *ŒUVRES DE BACON*, TRAD. M. F. RIAUX, (PARIS, CHARPENTIER, LIBRAIRIE-EDITEUR, 1852), P. 214.

103 - تيودور ايبل، «حول مستقبل نظرية علم الاجتماع»، **مجلة الثقافة العالمية**، العدد 5 (1982)، ص 5؛ أمزيان، «تلازم الموضوعية...»، ص 90.

104 - سعيد رمضان البوطي، **نقض أوهام المادية الجدلية** (دمشق: دار الفكر، 1985)، ص 116؛ وكذا، المسيري، **الفلسفة المادية**، ص 15.

105 - M. Grawitz, *Méthodes des sciences sociales* (Paris : Dalloz, 1967), 3ème éditions, p. 30.

106 - عارف، **إبستمولوجيا السياسة المقارنة**، ص 168. ويكفي للتدليل على ذلك الإشارة إلى العلاقة بين الماركسية بأساسها المادي الجدلي وبين فرضية داروين عن التطور المادي، أو بين علوم الفيزياء و«السبرنطيقا» وأطروحة تالكوت بارسونز حول النسقية، وقبلهما المدرسة السلوكية الأمريكية في علاقتها بالتأسيس البيولوجي عند إيفان بافلوف في نظريته البيولوجية/العصبية عن قوانين الاستجابة الشرطية... وهكذا.

ويقود التسليم العلمي بمرجعية الطبيعة/المادة[107] إلى الإقرار بمبدأ حتمية القوانين الناظمة لسلوك المادة والإنسان، باعتباره المبدأ الجامع لكل البحث العلمي. بمعنى أن التفسير العلمي لعلاقات الواقع الاجتماعي خاضع لمبدأ الحتمية التي تفرضها «طبيعة» الأشياء ارتباطا بفكرة «السببية»، وأن الأسباب نفسها تؤدّي حتمًا ودائمًا إلى النتائج نفسها، بمنأى عن ذاتية الباحث وضميره[108]، مادام أن المسار الحتمي تحدّده شروط طبيعية/مادية متضمنة في عالم الطبيعة وليس خارجها[109]. ولعلَّها أحد الأسباب التي ساقت الفكر العلمي الحديث إلى إضفاء صفات الألوهية على الطبيعية وتقديس قوانينها المترفّعة عن النزوات والرغبات، على خلاف آلهة العالم القديم المزاجية الهوى والمتقلّبة الشأن[110].

إغفال كل هذه المصوّغات الفكرانية المستترة وراء الموضوعية، جعل الباحثين والعلماء يذعنون قسرًا لرؤيتها العالمانية الضامرة. وهو ما حاول التحذير منه «هوسرل» حين أكد بأن اكتساح الموضوعية للعلم الوضعي الحديث يخفي وراءه نزعة عالمانية/طبيعية، يغدو معها «العالم الموضوعي» هو عينه عالم الطبيعة المادي، بما مكَّن العلم الحديث من إنتاج عالم من البناءات المثالية ومسلسل من القوانين الصورية، بديلًا عن عالم العيش الذي يحياه الناس بالتراكم؛ إذ يتم اعتبار هذه البناءات والقوانين في ذاتها وجودًا موضوعيًا مستقلًا[111].

وحسب هوسرل، دائمًا، فإن الموضوعية كانت السبيل الأسهل لتكريس هيمنة ومركزية واستحواذ المنهجية المعرفية الوضعية الغربية على مجمل الإنتاج العلمي، بمصادرتها صفات العالمية والعمومية والعلمية والإطلاق، فالعلم الموضوعي هو العلم الصحيح، وغيره يقع خارج نطاق العلم والمعرفة المنهجية، بما ينفي المصداقية العلمية عن أي مقترح علمي، أو منهجي يستند إلى أسس غير وضعية معرفيًا، وغربية اجتماعية[112].

لقد استطاع العلم الموضوعي أن يحقّق أعلى معدلات تعلمنه بعد أن ضمن سيادته على ذاته، رافضًا أي مرجعية أخرى تعلو مرجعيته ومطلقيته. وقد كان هذا أحد الأسباب التي عمّقت الفكرة التي مفادها أنّ العلم هو الأقدر على مراقبة ذاته بذاته، وتصحيح أخطائه بنفسه، وتجاوز أعطابه بفضل ديناميته الداخلية الخاصة، وليس شيئا آخر. هو مسلسل من الإقرارات التي تفضي بالمرء، ضمنًا، أو علنًا، إلى الاعتقاد بأن العلم يمتلك في ذاته مرجعيته بعيدًا عن أي وجود، أو نظام يُرشّده ويراقبه[113].

خاتمة

بناء على ما سلف، يتضح أن النقد الموجه للقول بالموضوعية، لا يرتبط بالاعتراض على دلالاتها السلبية، أو محدودية نجاعتها الإجرائية، أو عسر تحقق مقتضياتها فقط. وإنما الأمر يجاوز ذلك كلّه؛ لأنه نقد يتوجّه إلى الأسس التي ينبني عليها هذا المفهوم بما هو اختيار وجودي ومبدأ معرفي وشرط منهجي وطقس أخلاقي. وهو موقف من الدلالات الحيادية المشيّئة التي تحملها الموضوعية، والتي تسلب الإنسان، باحثًا، أو مبحوثا، إنسانيته ومعنوياته وتركيبيته. كما أنه تحفّظ على بساطة الفكر الموضوعي عن الواقع الاجتماعي بتعدد أبعاده وعن الذات الإنسانية بحيوية جوانيتها وفعالية عقلها التوليدي.

وبإزاء كل هذا النقاش التصوّري والمنهجي الذي يثور بصدد هذا المفهوم الإشكالي، لا يملك المرء إلا أن يبدي أسفه عن مقدار الاستسهال والاستسلام الذي يركبهما العديد من الباحثين العرب والمسلمين إزاءه، بما يمنعهم عن إدراك كل تلك الأساطير والتحيّزات التي يتأسس عليها. أساطير تحمل تصورات عن العلم، وعمّا يجب أن يكون عليه، وعن الإنسان والحياة والطبيعة. وهي تصورات قائمة في مضامينها البعيدة وأصولها الأكيدة على افتراضات عالمانية وقيم مادية، لا يلقي كثيرون لها بالا.

ويبدو أن أحد أسرار إقبال المجتمع العلمي على الموضوعية يتجاوز حدود كونه يرى فيها مدعاة للتحكّم في مواضيع العلم، أو استبعاد لما يمكن أن يشوش عليه، أو حتى كونها مبررًا لإلغاء الفروق بين العلوم الطبيعية/المادية والعلوم الإنسانية/الاجتماعية؛ بقدر ما يشكل هذا المفهوم فرصة تمّ استثمارها لتيسير تربع النظام المعرفي الوضعي المادي عرش كل معرفة، وبالتالي توحيد كل الناس تحت لواء العلمانية، وكأننا بإزاء دين جديد، كما القديم، له تعاليمه وطقوسه وكهنته ومريدوه.

واليوم، كثيرة هي الدراسات والأبحاث التي تُبرز ما تضمره الموضوعية من أجوبة عن أسئلة ما قبل العلم، بما يهتك ستر الموضوعية ذاتها ويميط الحجب عن معياريتها المخفية، ويؤكد القول بأن الانتساب إلى الموضوعية هو بالضرورة انتساب للعالمانية في مدلولها الشامل. فأن يكون المرء موضوعيًا يعني أنه علماني، أو يقبل بأن يكون علمانيًا في مختبره، أو جامعته، أو في حقل بحثه ودراسته.

المراجع

أبو زيد، سمير. **العلم والنظرة العربية إلى العالم: التجربة العربية والتأسيس العلمي للنهضة**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009.

أدرلان، جمال. «نقد النزعة الموضوعية (أو في مسألة التقنية): بين هوسرل وهيدجر». **مجلة فكرونقد**، العدد 4 (1997).

أمزيان، محمد محمد. **منهج البحث الاجتماعي بين الوضعية والمعيارية**. فرجينيا: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 2008.

_____. «العلوم الإنسانية في المنظومة الغربية: دراسة نقدية في الأسس المنهجية». **مجلة المنعطف**، العدد 9 (2003).

إنقزو، فتحي. «الفهم والتفسير: مسائل المنهج وأصولها التأويلية في فلسفة ديلتاي». **مجلة تبين**. المجلد 8، العدد 31 (2020).

أنكر، أليسك. **مقدمة علم الاجتماع**. ترجمة محمد الجوهري وآخرون. القاهرة: دار المعارف. 1980.

ايبل، تيودور. «حول مستقبل نظرية علم الاجتماع». **مجلة الثقافة العالمية**. المجلد 5، العدد 1 (1982).

باشا، أحمد فؤاد. **فلسفة العلوم بنظرة إسلامية**. القاهرة: دار المعارف، 1984.

_____. «مستويات الموضوعية العلمية ودلالاتها في إطار نظرية العلم الإسلامية». **مجلة المسلم المعاصر**. عدد مزدوج 67-68 (1993).

بدر، غسان زكي. «الموضوعية في أبحاث علم الاجتماع». **مجلة حولية كلية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية** (تصدر عن جامعة قطر)، العدد 4 (1981).

بدوي، محمد طه. «المنهج في علم الاجتماع السياسي». **مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية** (تصدر عن جامعة الإسكندرية). المجلد 5، العدد 1 (1966).

بري، رالف بارتوت. **إنسانية الإنسان**. ترجمة سلمى الخضراء الجيوسي. بيروت: مكتبة المعارف، 1961.

بلفقيه، محمد. **العلوم الاجتماعية ومشكلة القيم: تأصيل الصلة**. الرباط: دار نشر المعرفة، 2007.

بن رابح، أحمد. «أبعاد الفصل بين العلوم الطبيعية والعلوم الإنسانية عند فيلهلم ديلتاي». **مجلة مقدمات** (مجلة علمية محكمة تصدر عن مخبر الفلسفة وتاريخها بجامعة وهران بالجزائر)، العدد 8 (2018).

البهي، محمد. **الفكر الإسلامي الحديث وصلته بالاستعمار الغربي**. القاهرة: مكتبة وهبة، 1964.

بورديو، بيار وآخرون. **حرفة عالم الاجتماع**. ترجمة نظير جاهل. بيروت: دار الحقيقة، 1993.

بوزيد، بومدين وآخرون. **قضايا التنوير والنهضة في الفكر العربي المعاصر**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999.

البوطي سعيد رمضان. **نقض أوهام المادية الجدلية**. دمشق: دار الفكر، 1985.

بووي، أندرو. **الفلسفة الألمانية: مقدمة قصيرة جدا**. ترجمة محمد سلامة، القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2015.

بيرك، جيمس. **عندما تغير العالم**. ترجمة ليلى الجبالي، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون الآداب، 1994.

بيغوفيتش، علي عزت. **الإسلام بين الشرق والغرب**. ترجمة محمد عدس، بيروت: مؤسسة العلم الحديث، 1994.

بيكون، فرنسيس. **الأورجانون الجديد: إرشادات صادقة في تفسير الطبيعة**. ترجمة عادل مصطفى، مصر: رؤية للنشر والتوزيع، 2013.

التريكي، فتحي وآخرون. **فلسفة الحداثة**. بيروت: مركز الإنماء القومي، 1996.

حبيدة، محمد. **تاريخ أوربا: من الفيودالية إلى الأنوار**. الرباط: دار أبي رقراق للطباعة والنشر، 2010.

الحسن، سعيد. **المدركات الجماعية: مدخل نظرية القيم**. الرباط: دار الأمان، 2015.

_____. **علم الاجتماع: مقدمة تجاوزية**. الرباط: مركز الدراسات والأبحاث بمؤسسة خالد الحسن، 2009.

خليل، عمر معن. **الموضوعية والتحليل في البحث الاجتماعي**. بيروت: دار الآفاق الجديدة، 1983.

دانكان، جان ماري. **علم السياسة**. ترجمة محمد عرب صاصيلا. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1997.

دوركايم، إميل. **علم اجتماع وفلسفة**. ترجمة حسن أنيس. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1966.

_____. **قواعد المنهج في علم الاجتماع**. ترجمة محمود قاسم. القاهرة: المركز القومي للترجمة،2011.

راسل، برتراند. **النظرة العلمية**. ترجمة عثمان نوية. دمشق: وزارة الثقافة، 2006.

رونز، داجوبرت. **فلسفة القرن العشرين: مجموعة مقالات في المذاهب الفلسفية المعاصرة**. ترجمة عثمان نويه، القاهرة: مؤسسة سجل العرب، 1963.

ريكمان، هـ ب. **منهج جديد للدراسات الإنسانية: محاولة فلسفية**. ترجمة وتحقيق علي عبد المعطي ومحمد علي محمد. بيروت: مكتبة مكاوي، 1989.

الشنقيطي، محمد فتحي. **أسس المنطق والمنهج العلمي**. بيروت: دار النهضة، 1979.

صليبا، جميل. **المعجم الفلسفي بالألفاظ العربية والفرنسية والإنجليزية واللاتينية**. بيروت: دار الكتاب اللبناني، 1971.

الصوفي، حمدان عبد الله. **الموضوعية في العلوم التربوية من وجهة نظر إسلامية**. رسالة ماجستير، كلية التربية بجامعة أم القرى، 1409هـ.

الطويل، توفيق. **الفلسفة الخلقية: نشأتها وتطورها**. القاهرة: دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، 1979.

الطويل، توفيق وآخرون. **إشكالية العلوم الاجتماعية في الوطن العربي**. بيروت: دار التنوير، 1984.

عارف، نصر محمد. **إبستمولوجيا السياسة المقارنة: النموذج المعرفي - النظرية - المنهج**. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2002.

عبد الحافظ، عادل فتحي ثابت. **النظرية السياسية المعاصرة: دراسة في النماذج والنظريات التي قدمت لفهم وتحليل عالم السياسة**. الإسكندرية: الدار الجامعية، 2006.

عبد الرحمن، طه. **روح الدين: من ضيق العلمانية إلى سعة الانتمانية**. الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2012.

_____. **سؤال الأخلاق: مساهمة في النقد الأخلاقي للحداثة الغربية**. الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2000.

عبد الفتاح، سيف الدين. **في النظرية السياسية من منظور إسلامي: منهجية التجديد السياسي وخبرة الواقع العربي المعاصر**. القاهرة: المعهد العالمي للفكر الإسلامي. 1998.

عبد المولى، عز الدين. «في الرؤية الغربية لتاريخ الحداثة». **مجلة إسلامية المعرفة**. العدد 4 (1996).

عروة، أحمد وآخرون. **قضايا المنهجية في العلوم الإسلامية والاجتماعية**. القاهرة: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1996.

العلواني، طه جابر. **نحو منهجية معرفية قرآنية: محاولات في بان قواعد المنهج التوحيدي للمعرفة**. بيروت: دار الهادي، 2004.

عون، بلغيث. الإسلام فلسفة أخيرة: الله اليوم الآخر بترجمة راهنة. بيروت: منشورات ضفاف، 2012.

الفراك، أحمد. «سؤال العلمية والموضوعية في العلوم الاجتماعية: مقدمة في موضوع العلوم الاجتماعية». **مجلة الكلية الإسلامية** (تصدر عن الكلية الإسلامية الجامعة/ النجف الأشرف)، المجلد 1، العدد 41 (2016).

فروند، جوليان. **علم الاجتماع عند ماكس فيبر**. ترجمة تيسر شيخ الأرض. دمشق: منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، 1976.

فكار، رشدي. **في الاجتماع العربي الإسلامي: نحو نظرية حوارية إسلامية**. باريس: دار النشر العالمية جتنير، 1990.

قنصوه، صلاح. **الموضوعية في العلوم الإنسانية: عرض نقدي لمناهج البحث**. بيروت: دار التنوير للطباعة والنشر، 2007.

كارل، ألكسيس. **الإنسان ذلك المجهول**. ترجمة عادل شفيق. القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر، د. ت.

كرم، يوسف. **تاريخ الفلسفة الأوربية في العصر الوسيط**. القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2014.

كلبايكاني، علي رباني وآخرون. **إشكاليات التعارض وآليات التوحيد: العلم والدين من الصراع إلى الأسلمة**. بيروت: مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، 2008.

كوهن، توماس. **بنية الثورات العلمية**. ترجمة شوقي جلال. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون الآداب، 1992.

ماركوز، هاربرت. **الإنسان ذو البعد الواحد**. ترجمة جورج طرابيشي. بيروت: منشورات دار الآداب، 1988.

المحبشي، قاسم. «توماس كون فيلسوف الثورات العلمية». **مجلة الفلسفة** (مجلة علمية محكمة تصدر عن الجامعة المستنصرية)، العدد 17 (2018).

محمد، محمد علي. **علم الاجتماع والمنهج العلمي**. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1981.

محمود، زكي. **المنطق الوضعي**. الجزء الثاني. القاهرة: مكتبة الأنجلو-مصرية، 1966.

المسيري، عبد الوهاب، **الثقافة والمنهج**. حوار حررته سوزان حرفي. دمشق: دار الفكر، 2010.

_____. **العالم من منظور غربي**. القاهرة: دار الهلال، 2001.

_____. **العلمانية الجزئية والعلمانية الشاملة**. القاهرة: دار الشروق، 2005.

_____. **الفلسفة المادية وتفكيك الإنسان**. بيروت: دار الفكر المعاصر، 2003.

_____. **دراسات معرفية في الحداثة الغربية**. القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2006.

_____. **رحلتي الفكرية في البذور والجذور والثمر: سيرة غير ذاتية وغير موضوعية**. القاهرة: الهيئة العامة لقصور الثقافة، 2000.

_____. **موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية (الموسوعة الموجزة)**. القاهرة: دار الشروق، 2010.

_____. «نحو نموذج تفسيري اجتهادي: بديلا من النموذج الموضوعي المتلقي». **مجلة إسلامية المعرفة** (مجلة علمية محكمة تصدر عن المعهد العالمي للفكر الإسلامي)، العدد 16 (1999).

_____ وآخرون. **إشكالية التحيز: رؤية معرفية ودعوة للاجتهاد**. الجزء الأول. فرجينيا: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1996.

النصر، علي سيف وآخرون. **الصحوة الإسلامية المعاصرة والعلوم الإنسانية: أوراق في الممارسة النظرية المستقلة**. تونس: المطبعة العربية، 1990.

هولتون، جيرالد. «ماخ واينشتين والبحث عن الحقيقة». **عالم الفكر**، المجلد 2، العدد 2 (1971).

Aron, R. *Les étapes de la pensée sociologique*. Paris: Gallimard, 1967.

Bacon. F. *Œuvres de Bacon. M. F*. Riaux (trans.), Paris: Charpentier, 1852.

Baudrillard, J. *Simulations*. New York: Semioleset, 1983.

Bernard, C. *Introduction à l'Etude de la Médecine Expérimentale*. Paris: Libraires de l'Académie Impériale de Médecine, 1865.

Braunstein, J.F. *L'histoire des sciences: Méthodes, Styles et controverses*. Paris: Librairie philosophique J. Vrin, 2008.

Brehier, E. *Histoire de la Philosophie*. Tome 2. Paris: Presse Universitaire de France, 1944.

Durkheim, E. *Sociologie et Philosophie*. Paris: P.U.F, 1957.

Grawitz, M. *Méthodes des sciences sociales*. Paris: Dallouz, 1967.

Ladriere, J. *La dynamique de la recherche en sciences sociales*. Paris: PUF, 1994.

Pearson, K. *The Grammar of science*. New York: Dover Publications, 2004.

Sullivan, J.W. N. *Gallio or the Tyranny of Science*. London: Kegan Paul, 1920.

Walker, M. *The Nature of Scientific Thought*. NJ: Prentice-hall, 1963.